الجـــــمـــهـــوريـــــة الجـــــزائـــريـــة الديمـــــقـــراطـيـــة الـشـــعـــبـيـــة
وزارة التـــــــعـــــليـــــم العـــــالي والبـــــحث العـــــلـــــمـــــي
جـــــامعة أبي بـكـــر بـــلـــقـــايـد – تـــلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: علوم التسيير

تخصص : تسيير عمومي

من طرف : كراد أحمد و بن عزوز فتحي

بعنوان:

دور الصفقات العمومية في التنمية المحلية بالجزائر

ولاية تلمسان أنموذجا (2020-2024)

نوقشت بتاريخ **2025/06/12** أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد بن شعيب نصر الدين	**أستاذ**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
السيد بن خالدي فضيل	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة تلمسان**	**مشرفا**
السيد بن بوزيان محمد	**أستاذ**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**

السنة الجامعية :2024-2025

الفهرس :

دور الصفقات العمومية في التنمية المحلية بالجزائر 1
ولاية تلمسان أنموذجا (2020-2024) 1
ملخص بالعربية 5
ملخص بالإنجليزية 6
المقدمة العامة 7
الفصل الأول: 11
الإطار المفاهيمي والنظري للصفقات العمومية والتنمية المحلية 11
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصفقات العمومية والتنمية المحلية 12
تمهيد 12
I-ماهية الصفقات العمومية 12
II-التنمية المحلية – المفاهيم والمحددات 20
III-مساهمة الصفقات العمومية في التنمية المحلية 27
الفصل الثاني: الدراسات السابقة 32
الفصل الثاني: الدراسات السابقة 32
تمهيد 32
2-1الدراسات السابقة حول الصفقات العمومية 32
2-2الدراسات التي تناولت التنمية المحلية 36
2-3الدراسات السابقة حول العلاقة بين الصفقات العمومية والتنمية المحلية 41
الفصل الثالث: 47
الدراسة الميدانية – واقع التنمية بولاية تلمسان 47
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية – واقع التنمية بولاية تلمسان 47
تمهيد 47
I. نظرة عامة على ولاية تلمسان 48
II. واقع التنمية بولاية تلمسان 50
2-1 مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 51
2-2 مديرية الإدارة المحلية 54
الخاتمة العامة 61
قائمة المراجع 66

تشكرات

نحمد الله و نشكره على استيفاء عناصر و أجزاء هذا البحث , و نشكر كل من أرشدنا ووجهنا , و على رأسهم الأستاذ المشرف : بن خالدي فوضيل

كما نتقدم بتشكراتنا إلى اللجنة المناقشة و إلى كل أساتذتنا الأفاضل في الجامعة الذين أشرفوا على تدريسنا و رافقونا وعلمونا

كما لا يسعنا إلا شكر كل من ساعدنا بالمديريات الولائية و أخص الذكر مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، مديرية الإدارة المحلية السادة

بن صايم بونوار رئيس مصلحة بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

بوزيدي عكاشة رئيس مصلحة بالأمانة العامة لولاية تلمسان

سباعي هشام رئيس مكتب الصفقات بالأمانة العامة

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هدا العمل، فاللهم أجزل لهم الجزاء و العطاء و وفقهم إلى ما تحب و ترضى إنك سميع مجيب

الإهـــــــــــــــــــــــداء

بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله ومن والاه والحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من خصمها الله بالذكر فقال في كتابه العزيز " وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات أمي الحبيبة أطال الله عمرك

إلى من زرع في قوة الإرادة و الإصرار وكان لي دعم السند و الموجه أبي حفظك الله

إلى إخوتي وأخواتي أتمنى لهم النجاح في الحياة

إلى كل الأقارب وجميع الأصدقاء

إلى كل من عرفته من قريبه أو من بعيد إلى كل من رفعوا رايات العلم والمعرفة

أساتذتي الأفاضل

في الأخير يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي

العلمية

بن عزوز فتحي

الإهـــــــــــــــــــــــداء

الحمد لله حمدًا طيباً مباركًا، الذي بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام

على نبيّة ال كريم

محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد:

أرفع أكفّ الدعاء إلى الله تعالى، شاكرا له من أعماق قلبي، على نعمه وعلى

ما منّ علي به من توفيق وسداد لبلوغ هذه المرحلة من مسيرتي الدراسية

إلى والدي أمي و أبي أطال الله عمرهم

إلى رفيقة الدرب وسندي زوجتي الغالية

إلى إبني الغالي إياد

الى هدية الرحمان حبيبات قلبي بناتي أسيل ، ليليا ،و رؤية

ثم إلى أخي وأخواتي

إلى عمي وخالتي أطال الله في عمرهم ، إلى ابني عمي وبنات عمي

أشكر لكم كلّ ما قدمتموه لي من تشجيع وتحفيزي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل إلى جميع أحبتي وأصدقائي

إلى كل زملائي في العمل

إلى كل من يسعهم قلبي ولا تسعهم هذه الصفحة

كراد أحمد

ملخص بالعربية

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور الصفقات العمومية في دعم التنمية المحلية بالجزائر، من خلال التركيز على حالة ولاية تلمسان بين 2020 و2024. تنطلق من فرضية أن الصفقات العمومية تمثل أداة استراتيجية لتجسيد السياسات التنموية عبر تمويل وإنجاز مشاريع تهم المواطن مباشرة. يتناول الفصل الأول الإطار النظري للصفقات والتنمية

المحلية، معرفًا بمفاهيمها، أنواعها، وأطرافها، مع إبراز تطور التشريع الوطني في هذا المجال، خاصة القانون 23-12 الذي جاء لتعزيز الشفافية والنجاعة.

في الفصل الثاني، تم تحليل أبرز الدراسات السابقة التي تناولت الصفقات والتنمية، مبرزة مكامن القوة والقصور في الممارسة الجزائرية، لاسيما في ما يخص الرقابة والتسيير. أما الفصل الثالث، فيعرض نتائج دراسة ميدانية على مستوى بلديات تلمسان، أظهرت تباينًا في توزيع المشاريع وجودة تنفيذها، مما يعكس تفاوتًا في الأثر التنموي.

خلصت المذكرة إلى أن الصفقات العمومية ساهمت بشكل متفاوت في التنمية المحلية، وبيّنت أهمية إصلاح منظومة التسيير، وتكوين الكفاءات، وتفعيل الشراكة مع المجتمع المدني لضمان أثر تنموي فعلي. كما دعت إلى اعتماد الشفافية والرقمنة، ودعم المقاولات المحلية الصغيرة كوسيلة لتحقيق عدالة مجالية وتنمية مستدامة.

ملخص بالإنجليزية

This thesis explores the role of public procurement in supporting local development in Algeria, with a focus on the case of Tlemcen Province between 2020 and 2024. It is based on the idea that public contracts are a key tool used by the government to implement development projects that improve living conditions and infrastructure, and create job opportunities.

The first chapter presents the theoretical background, explaining the main concepts of public procurement and local development. It also outlines the legal framework in Algeria, especially the new law 23-12, which aims to improve transparency and efficiency in public spending.

The second chapter reviews previous studies on public procurement and local development. These studies show that while public contracts help promote good governance and reduce corruption, there are still challenges related to weak oversight, lack of training, and complex administrative procedures.

The third chapter presents the field study conducted in Tlemcen. It analyzes data collected from local institutions and shows differences between municipalities in the number and quality of projects. Some areas benefited more than others due to better follow-up and resources.

The study concludes that public procurement has had a positive but uneven impact on local development. It recommends improving staff training, increasing transparency through digital platforms, involving civil society in project monitoring, and supporting small local companies to achieve fair and sustainable development across all areas.

المقدمة العامة

مقدمة عامة

إن من مظاهر الديمقراطيات المعاصرة هو إسناد الجماعات المحلية اختصاصات واسعة لتسيير شؤونها وإشباع الحاجيات المحلية بنفسها، باختصاصات جديدة، حيـث أصبح لها دورا مهما في تحقيق التنمية خاصة على الصعيد المحلي، فبتوسيع اختصاصات الجماعات المحلية جعل احتياجاتها متزايدة ومتنوعة من جهة يقابلها ضعف في الإمكانيات المتاحة لها من جهة أخرى، لهذا عقدت أمال كبيرة على الصفقات العمومية باعتبارها من ضمن الأدوات القانونية للممارسة المالية، وبهذا الصدد جاء قانون الصفقات العمومية ككل تنظيم قانوني يهدف إلى إضفاء الحماية على المصلحة العامة عن طريق تحديد واضح للمتعاملين الاقتصاديين وتحديد مهام وحقوق ومسؤولية كل متدخل أو متعامل فيهـذا الإجراء، والعمل أيضا من أجل إعطاء الشفافية الكاملة والإطار القانوني المناسب لجميع التعاملات الإدارية في إطار الصفقات العمومية.

كما تسعى الدول في العصر الحديث إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تتضمن مجالات مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال تسطير استراتيجيات وخطط وطنية تترجمها على أرض الواقع عبر جملة من المشاريع والبرامج التنموية .وتُعد الصفقات العمومية من بين أهم الآليات القانونية والتنظيمية التي تعتمدها الدولة لتجسيد هذه المشاريع، باعتبارها وسيلة فعالة لتلبية احتياجات الجماعات المحلية من جهة، وتفعيل الدور التنموي للقطاع العام من جهة أخرى.

ولقد أولى المشرع أهمية كبيرة لنظام الصفقات العمومية، لِما له من دور محوري في تسيير الأموال العامة وتحقيق الأهداف المرسومة لسياسات التنمية، خصوصًا على المستوى المحلي .فبفضل الصفقات العمومية، تتمكن الجماعات الإقليمية كالبلديات والولايات من تنفيذ مشاريع البنى التحتية، وتحسين الخدمات العمومية، وخلق فرص العمل، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية التي تُعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الوطنية.

1-إشكالية البحث :

وستتناول هذه المذكرة الإشكالية البحثية التالية:

كيف ساهم قانون الصفقات العمومية في تحريك عجلة التنمية المحلية؟

تندرج عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تهدف إلى تفكيك عناصر الظاهرة المدروسة وتحليلها من مختلف الجوانب، على النحو التالي:

ما الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الصفقات العمومية في الجزائر؟

كيف يتم تسيير الصفقات العمومية على مستوى الجماعات المحلية، وبخاصة البلديات؟

ما مدى انعكاس الصفقات العمومية على مؤشرات التنمية المحلية في ولاية تلمسان خلال الفترة (2020–2024)؟

ما هي أبرز الاختلالات أو التحديات التي تعترض الصفقات العمومية في تحقيق أهداف التنمية المحلية؟

كيف يمكن تفعيل الصفقات العمومية كأداة استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية وتحقيق التوازن بين البلديات؟

2-فرضيات البحث :

و لمعالجة هذه التساؤلات تم اقتراح الفرضيات الآتية :

الفرضية 01 - تلعب الصفقات العمومية دورًا فعالًا في دعم وتحقيق التنمية المحلية من خلال تمويل وإنجاز مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.

الفرضية 02 -توجد علاقة طردية بين حجم الصفقات العمومية الممنوحة ومدى تحسن المؤشرات التنموية محليًا

3-أهمية البحث :

أهمية الموضوع: تنبع أهمية هذه المذكرة انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالصفقات العمومية و دورها المحوري في تحريك التنمية المحلية

-ابراز الدور الكبير الذي تلعبه الصفقات العمومية في الارتقاء الوظيفي لمؤسسات الدولة وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

-أضحت التنمية المحلية من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وارساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة.

-الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لملف الصفقات والمصالح المتعددة التي سخرته الى تطبيقها بمختلف جوانها وعلى جميع الأصعدة.

4-أهداف البحث :

-تهدف هذه المذكرة أولاً إلى **التعرف على الإطار القانوني والتنظيمي** الذي يحكم الصفقات العمومية في الجزائر، مع التركيز على تطور النصوص القانونية وتأثيرها على التسيير المحلي.

-**تحليل آليات تسيير الصفقات العمومية** على مستوى البلديات، وتبيان الأدوار المنوطة بالهيئات المحلية في إعداد وتنفيذ ومتابعة هذه الصفقات.

-**تقييم أثر الصفقات العمومية على التنمية المحلية** في ولاية تلمسان خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، من خلال قراءة إحصائية وميدانية للبرامج المنجزة.

-**تحديد التحديات والصعوبات** التي تواجه تفعيل الصفقات العمومية كأداة للتنمية، سواء ما تعلق بالجانب القانوني أو الإداري أو التقني.

-**اقتراح آليات عملية لتطوير الصفقات العمومية** وتفعيل دورها في تحقيق العدالة في توزيع الموارد والاستثمارات بين بلديات الولاية، بما يسهم في تجسيد تنمية محلية مستدامة ومتوازنة.

.5- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية** :ولاية تلمسان (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية – مديرية الإدارة المحلية)

▪**الحدود الزمانية** : تمت دراسة دور الصفقات في تحقيق التنمية بولاية تلمسان
الفترة الممتدة بين 2020-2024 ، أين تمت الدراسة الميدانية طيلة شهري أفريل وماي 2025

6-المنهجية المتبعة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية وصفية-تحليلية، تقوم أولاً بعرض الإطار القانوني والتنظيمي لقانون الصفقات العمومية في الجزائر وتتبُّع تطوراته التشريعية، ثم تحليل انعكاسه على مؤشرات التنمية المحلية في ولاية تلمسان.

و يُستخدم الأسلوب الكمي لجمع بيانات زمن الإنجاز وتكلفة الصفقات ونسبة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، بينما تُوظَّف المقاربة النوعية لاستكشاف الممارسات والاتجاهات عبر مقابلات شبه مهيكلة مع منتخبين محليين ومهندسي أشغال عمومية وخبراء قانونيين.

7-صعوبات البحث:

-صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية بحيث اقتصرت إمكانية الاطلاع على دفاتر الشروط وعقود الصفقات في بعض الحالات على نسخ غير كاملة أو مُؤرخة، ما حدّ من دقة تحليل الإطار التنظيمي.

-الاعتماد على الأرشفة الورقية في بعض الحالات ، أثر على سرعة البحث وتحديث المعلومات

- صعوبة الحصول على توضيحات كافية حول معايير توزيع الميزانيات بين البلديات، مما حد من فهم آلية اتخاذ القرار المالي على المستوى المحلي.

- قلة آليات المتابعة والتقييم المستمر للمشاريع التنموية على مستوى البلديات جعلت من الصعب الحصول على تقييم موضوعي ودقيق لنتائج الصفقات العمومية

- **نقص التنسيق بين المصالح البلدية والولائية**، مما صعّب تتبع مسار بعض الصفقات من مرحلة البرمجة إلى الإنجاز.

- **نقص توفر البيانات الدقيقة والمحدثة**، لا سيما تلك المتعلقة بتوزيع الصفقات العمومية حسب البلديات والقطاعات، حيث كانت المعطيات المتاحة غير مكتملة أو متفرقة بين مصالح متعددة، ما تطلّب جهدًا إضافيًا في الجمع والتحقق والمقارنة

8-هيكل البحث:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من موضوع الدراسة الموسومة بدور الصفقات العمومية في تحقيق التنمية المحلية ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ، قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول** :يتناول الأسس النظرية المتعلقة بالصفقات العمومية والتنمية المحلية
- **الفصل الثاني** :يعرض الدراسات السابقة.
- **الفصل الثالث** :يشمل دراسة حالة ميدانية لولاية تلمسان ، من خلال عرض مخططي التنمية البلدي والقطاعي ودورهما ومدى تأثيرهما على التنمية المحلية خلال الخمس سنوات الأخيرة 2020-2024

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصفقات العمومية والتنمية المحلية

تمهيد

يعتبر تفعيل الصفقات العمومية أحد أهم الركائز التي تحقق التنمية المحلية، بحث تعتبر الوسيلة الفعالة لتوجيه الإنفاق العمومي نحو المشاريع التي تلبي احتياجات المواطنين وتُسهم في تحسين مستوى معيشتهم .ومن خلال هذا الفصل، سنتناول دور الصفقات العمومية في دعم التنمية المحلية، مع التركيز على الآليات التي تعزز من فعاليتها، والتحديات التي قد تُحدّ من أثرها، وصولًا إلى مقترحات لتحسين مساهمتها في التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

I-ماهية الصفقات العمومية

من خلال أهمية الصفقات العمومية التي تعتبر آلية رئيسية لتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق التنمية المستدامة، لا بد لنا أولا من الوقوف على مفهومها وتطورها .ففهم ماهيةِ الصفقات يعطي لنا فرصة التعرف على أدوارها المتعددة في تحفيز النشاط الاقتصادي.

I-1تعريف الصفقات العمومية وتطورها التاريخي

يعتبر معرفة الصفقات العمومية في إطارها التاريخي خطوة مهمة لتقدير تطورها كآلية تنظيمية وقانونية لها أهداف تنموية .فقد مرت هذه الصفقات بمراحل متعددة، تأثرت خلالها بالتحولات الاقتصادية والسياسية، إلى أن أصبحت اليوم منظومة متكاملة تخضع لقواعد دقيقة .

I -1-1 تعريف الصفقات العمومية وأهميتها

1-تعريف الصفقات العمومية

إن كلمة "صفقة" لغة هي العقد أو البيعة ويقال صفقة رابحة أو خاسرة، وكلمة صفقة بفتح فسكون مأخوذة من (صفق) بمعنى ضرب اليد على يد أخرى أو على يد شخص أخر عند البيع، وقد كانت عادة العرب إذا وجب البيع ضرب احد المتابعين يده على يد صاحبه، ثم استعملت الصفقة بمعنى عقد البيع في العرف[1]

أما كلمة صفقة في الاصطلاح دلالة على نقل السلع أو الخدمات من شخص لآخر، كما يتضمن المفهوم أيضا صيغة تجارية بحته احتكرها اللغة الاقتصادية وتداولته كمصطلح خاص بعالم المال والأعمال[2]

فالصفقة العمومية في المفهوم الاصطلاحي هي ذلك العقد الذي يبرمه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وتظهر نيته في الأخذ بأسلوب القانون العام وذلك بتضمين العقد شرط أو شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص[3]

-و لقد عرف المرسوم الرئاسي 236-10المؤرخ في 17أكتوبر 2010 الصفقة على انها "الصفقة العمومية هي عقد مكتوب يُبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، بين المصلحة المتعاقدة وشخص طبيعي أو معنوي، يُسمى المتعامل المتعاقد، من أجل إنجاز أشغال أو اقتناء لوازم أو تقديم خدمات[4]".

على غرار باقي التعديلات صدر المرسوم الرئاسي 15-247[5] المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، بعد أقل من خمس (05) سنوات فقط من صدور المرسوم الرئاسي السابق 10-236 المنظم للصفقات العمومية ، فقد عرف هذا المرسوم الصفقات العمومية كالآتي :"الصفقة العمومية هي عقد مكتوب يُبرم وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، بين متعامل عمومي وشخص طبيعي أو معنوي، يُسمّى المتعامل المتعاقد، من أجل إنجاز أشغال أو اقتناء لوازم أو تقديم خدمات"

---

[1] - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1 ، دار القلم، دمشق، 2008 ، ص 279

[2] - جميلة حميدة، مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية، الملتقى الوطني السادس حول دور الصفقات العمومية في حماية المال العام، 20 ماي 2013 ، جامعة المدية ، ص 03

[3] - محمد فؤاد عبد الباسط، أعمال السلطة الإدارية، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 1989 ، ص 274

[4]- صدر المرسوم الرئاسي 236-10المؤرخ في 17أكتوبر 2010المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، بدلا من المرسوم الرئاسي 250-02المؤرخ في 24يوليو 2002المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، و ذلك نتيجة لظروف خاصة أبرزها تطور مفهوم الإدارة الإلكترونية بالجزائر، مما أدى إلى ظهور مستجدات في مجال رقمنة الصفقات العمومية".

[5] - المرسوم الرئاسي رقم 247-15المؤرخ في 16سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 50، المؤرخة في 20سبتمبر .2015.

-أما المرسوم الرئاسي رقم 23-12المؤرخ في 18يناير 2012 [1]لم يعطي بتعريف جديد للصفقة العمومية، بل اقتصر على تعديل وتكميل بعض مقتضيات المرسوم 236-10لا سيما بشأن نطاق التطبيق وآجال انطلاق التنفيذ .وبالتالي، يظل التعريف الساري كما ورد في المادة 4من المرسوم -10 236المعدّل وهو:"الصفقات العمومية هي عقود مكتوبة، وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، تُبرم في شروط المرسوم الجاري به، من أجل إنجاز، نيابةً عن المصلحة المتعاقدة، أشغال أو اقتناء لوازم أو تقديم خدمات ودراسات"

2-أهمية الصفقات العمومية

تتجلى أهمية الصفقات العمومية في الكثير من النواحي و التي تؤثر مباشرة على الإدارة العامة و الاقتصاد الوطني على العموم :

-فالصفقات العمومية تساهم في تحقيق المصلحة العامة، حيث تُعد أداة رئيسية لتلبية احتياجات المرافق العامة من خدمات، أشغال، ومواد. من خلال هذه الصفقات، يتمكن القطاع العام من تنفيذ المشاريع التي تخدم المجتمع ككل، مثل بناء المستشفيات، المدارس، والبنية التحتية، مما يساهم في تحسين مستوى الخدمات العامة للمواطنين[2].

- تلعب الصفقات العمومية دورها مهما في تعزيز الشفافية والمنافسة .فهي تعطي لجميع الشركات والمقاولين فرصة التنافس على الفوز بالصفقة و ذلك بناءا على معايير قانونية، مما يساعد على ضمان العدالة وتوفير فرص متساوية هذا ما يعزز من فعالية الإدارة العامة[3]

-بالإضافة إلى ذلك، تعد الصفقات العمومية أداة هامة لتحفيز الاقتصاد الوطني .إذ تساهم في تنشيط السوق المحلي من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ المشاريع العامة. هذا الأمر يساعد في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني[4].

-تسهم الصفقات العمومية في ضمان الجودة والكفاءة في تنفيذ المشاريع بحيث يتم تحديد المعايير الفنية والمالية للمشاريع بدقة في العقود، مما يساهم في تحسين مستوى الخدمات العامة وضمان تحقيق الأهداف بأعلى معايير الجودة. كما أن النظام التعاقدي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح بين الأطراف المعنية، مما يساهم في حسن سير العمل.

- تساهم الصفقات العمومية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع التي تعنى بالبيئة والمجتمع. إذ يمكن تضمين شروط بيئية واجتماعية في هذه الصفقات لضمان تنفيذ المشاريع بشكل يتوافق مع معايير الاستدامة وحماية البيئة.

يمكن أن نقول أن الصفقات العمومية تمثل الركيزة الأساسية لضمان التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، و النمو الاقتصادي من خلال إرساء مبادئ الشفافية والكفاءة في تنفيذ المشروعات التي تهم المجتمع ككل[5].

---

[1] - قانون رقم23-12 مؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق 5 غشت سنة 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 51، المؤرخة في 06 أوت 2023.

[2] -hai, K. V. : « Public Procurement Re-examined », *Journal of Public Procurement*, vol. 1, n° 1, 2001, DOI : 10.1108/JOPP-01-01-2001-B001.

[3] -فنيش محمد صالح ،الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في القانون الجزائري .أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام, 2010 ، ص 115

[4] - hai, K. V. : « Public Procurement Re-examined », *Journal of Public Procurement*, p 56

[5] - فنيش محمد صالح ،الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في القانون الجزائري، مرجع سابق ، ص 19

ونظرا لهذه الأهمية فقد خصها المشرع الجزائري بعدة تعاريف اختلفت صياغتها بين مرحلة وأخرى لأنها واكبت حقبة زمنية طويلة وظروف اقتصادية وسياسية مختلفة. من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الصفقات العمومية " عقود إدارية مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به ، تبرمها أي إدارة عمومية تعرف بالمصلحة المتعاقدة مع شخص آخر سواء كان طبيعي أو معنوي ، الذي تتوفر فيه الشروط المطلوبة المنصوص عليها في دفتر الشروط والذي يعرف بالمتعامل الاقتصادي ، في عدة عمليات .

أنواع الصفقات العمومية وأطرافها

1-صفقات إنجاز الأشغال :هي اتفاق بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد، موضوعها يتعلق ببناء أو إعادة بناء أو ترميم أو تهيئة أو تهديم منشأة أو جزء من منشأة ما، ويدخل ضمن الموضوع كل الأشغال التمهيدية كالحفر والتسوية، كما تدخل كل الأشغال التكميلية كالطلاء والتزيين وأشغال وضع وتنصيب اللوازم والتجهيزات المشتركة الضرورية لاستغلال المنشآت (ومن أمثلتها صفقة إنجاز مجمع مدرس ي، صفقة صيانة الطرق الوطنية[1].

2-صفقات اقتناء اللوازم :و هي اتفاق يتم إبرامها من المصلحة المتعاقدة مع شخص آخر(المورد)، وذلك بقصد تموينها وتزويدها باحتياجاتها من المنقولات مثل :الأثاث المكتبي للإدارة، الأدوية بالنسبة للمستشفى، الكتب للمكتبة العمومية، الخبز للمطعم الجامعي...إلخ، ومن ثمّ فإنّ محله يكون دائما منصبا على منقول خلافا لعقد الأشغال العامة الذي يكون منصبا على عقار ، ومن أمثلتها صفقة تجهيز 04مدارس، صفقة اقتناء أدوية ولوازم طبية للمؤسسة العمومية الاستشفائية[2].

3-صفقات إنجاز الدراسات :هي اتفاق بين المصلحة المتعاقدة وشخص آخر(طبيعي أو معنوي)، يلزم بمقتضاه المتعاقد بإنجاز دراسات محددة في العقد لقاء مقابل تلتزم المصلحة المتعاقدة بدفعه تحقيقا للمصلحة العامة ،[3] حيث أشارت الفقرتين 10 و 11 على التوالي للمادة 29 من المرسوم الرئاسي رقم 247 - 15المذكور سابقا، أنّها تهدف إلى إنجاز خدمات فكرية أو إنجاز مهمات المراقبة التقنية أو الجيوتقنية والإشراف على إنجاز الأشغال ومساعدة صاحب المشروع عند إبرام صفقة أشغال، ومن أمثلتها صفقة دراسة إنجاز مجمع مدرسي.

4-صفقات تقديم الخدمات :هي كل صفقة تختلف عن صفقات الأشغال، اقتناء اللوازم، أو إنجاز الدراسات، ومن أمثلتها صفقة النقل المدرسي، صفقة الإطعام المدرسي.

التطور التاريخي للصفقات العمومية

لقد شهدت الصفقات العمومية تطورًا تاريخيًا مشهودا عبر العصور، بتأثرها بالتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات، وقد بدأ مفهوم الصفقات العمومية في الظهور منذ العصور القديمة، حيث كانت السلطات الحاكمة، خاصة في الحضارات الكبرى كالرومانية والمصرية، تعتمد على أفراد أو جماعات لتشييد المعابد أو تحصيل الضرائب أو إنجاز مشاريع الدولة، وكانت تُبرم تلك الاتفاقات بطرق غير ممنهجة، يغلب عليها الطابع الشخصي والعرفي.

[1] - خرشي النوي، .تسيير المشاريع في إطار الصفقات العمومية، الجزائر :دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 42

[2] - محمد الصغير بعلي .العقود الإدارية .عنابة :دار العلوم للنشر و التوزيع، 2005 ، ص 79

[3] - شقطمي سهام، النظام القانوني للملحق في الصفقات العمومية في الجزائر .النظام القانوني للملحق في الصفقات العمومية في الجزائر مذكرة ماجيستر .عنابة، عنابة، الجزائر :كلية الحقوق تخصص قانون اداري. 2011، ص 59

و مع التطور الذي نجم عن البلدان الحديثة، بالخصوص في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدأت تطل و تظهر ملامح أكثر تنظيمًا لهذا النوع من التعاقدات، مدفوعة بتزايد حاجيات الدولة وتوسع مسؤولياتها. ففي فرنسا، بدأت الدولة تستخدم ما يُعرف بـ"التلزيم" أو "الصفقات الملكية" لإبرام تعاقدات مع مقاولين مكلفين بتنفيذ أشغال أو توريدات لصالح الدولة. غير أن هذه العمليات كانت تفتقر إلى الشفافية، حيث كانت تمنح الصفقات بموجب الامتيازات والروابط الشخصية[1].

و جاء القرن التاسع عشر ليشهد تطورًا كبيرا، بحيث بدأت الدول تضع قواعد قانونية من أجل إبرام الصفقات، مستعينة إلى مبدأ "المنافسة الحرة" كآلية للحد من المحاباة والفساد. في فرنسا، تم تقنين إجراءات الصفقات العمومية لأول مرة في قانون 1811، ثم جاء تطور تدريجي لاحق في التشريعات، تضمن إرساء مبادئ أساسية مثل المساواة بين المترشحين، وضمان العلانية، والحرص على النجاعة الاقتصادية[2].

و ازدادت أهمية الصفقات العمومية ظل الحروب العالمية والتوسع الصناعي، بوصفها أداة استراتيجية في دعم المجهود الاقتصادي، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية الخاصة بها، لتواكب التطورات الاقتصادية المتسارعة[3].

و في الدول العربية، فقد كان تطور الصفقات العمومية متوقف بالأساس بالاستعمار الأوروبي، بالخصوص في الجزائر، التي اعتمدت على التشريع الفرنسي في البداية ، ثم بدأت بعد الاستقلال في وضع منظومة قانونية وطنية تراعي خصوصية الدولة الحديثة، كان أبرزها المرسوم الرئاسي 02-250 المؤرخ في سنة 2002، الذي وضع إطارًا شاملًا ومنظمًا لكيفية إبرام الصفقات العمومية، مع تعديلات لاحقة لمواكبة مقتضيات الشفافية والرقابة ومحاربة الفساد[4].

كيفيات وإجراءات الصفقات العمومية

مراحل إبرام الصفقات

ينص المرسوم الرئاسي رقم 15-247 و المؤرخ في 16سبتمبر 2015 على 07 مراحل متتالية لإبرام الصفقات العمومية نذكرها الآتي :[5]

1- مرحلة التحضير وهي التي تحدد فيها المصلحة المتعاقدة حاجاتها الدقيقة، و تقوم بإجراء دراسة أولية للسوق، ثم يُعدّ دفتر الشروط الفنية والإدارية مع تحديد الإطار المالي وطريقة المنافسة.

2- مرحلة النشر والإعلان، بحيث تنشر المناقصة على المنصة الإلكترونية الخاصة بالصفقات العمومية وفي الصحف الوطنية (عربية وفرنسية)، مع بيان آجال إيداع العروض وشروط المشاركة.

3- مرحلة إيداع الطلبات وفتح الأظرف، حيث يستقبل مقرر لجنة الصفقات العروض المغلّفة إلى غاية انتهاء الأجل المحدّد، ثم تُفتح الأظرف في جلسة رسمية بحضور أعضاء اللجنة ويُحرّر محضر بعمليات الفتح.

4- مرحلة تقييم العروض، تتضمن الفحص الأولي لأهلية المتقدمين من الناحية الشكلية والمالية، ثم التقييم التقني والمالي وفق المعايير المنصوص عليها في دفتر الشروط لاختيار العرض الأكثر جدوى.

---

[1] - https://primeconseil.com/en/a-short-history-of-public-procurement تاريخ الزيارة 2025/05/08

[2] - عمار بوضياف، الصفقات العمومية في الجزائر (دراسة تشريعية و قضائية و فقهية)، الطبعة الأولى، جسور لنشر والتوزيع. الجزائر 2007، ص 35.

[3] - صابر هدى رفيق .*الصفقات العمومية :ثغرات وضوابط* .دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص 90

[4] - ريم عبيد،" طرق ابرام الصفقات العمومية في تشريع الجزائري، شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم .السياسية جامعة تبسة، 2006 ، ص 141

[5] - وزارة المالية الجزائرية – المديرية العامة للمالية :*دليل تطبيق المرسوم الرئاسي رقم 15-247المتعلق بالصفقات العمومية*، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017. ، ص 16

5- مرحلة الترسيم وإبرام العقد، و ذلك بإصدار قرار الترسيم المؤقت ثم النهائي بعد انقضاء آجال الطعن، تليها مداولات الطرفين لتوقيع العقد واستكمال ضمانات الأداء وضمان حسن التنفيذ.

6- مرحلة التنفيذ والمتابعة، بحيث تعطى أوامر البدء في التنفيذ ويرصد المكوّن المادي والزماني للعمل، مع اعتماد آليات للتعديل المالي والزمني وإجراءات الجزاء عند التقصير.

7- مرحلة القبول و التي وتتضمن عمليات القبول الجزئي والنهائي للأشغال أو الخدمات أو سلع التوريد، ثم إعداد الحساب الختامي وصرف المستحقات بعد استيفاء جميع الالتزامات العقدية

تنفيذ الصفقات العمومية

تمر مرحلة تنفيذ الصفقات العمومية في الجزائر بخطوات متكاملة تهدف إلى ضمان الإنجاز أو تقديم الخدمات وفق الشروط المتعاقد عليها وفيما يلي عرض مفصّل لهذه المرحلة[1]:

*بعد توقيع العقد وتأشير اللجان المختصة له، يدعو صاحبُ المشروع (الإدارة المتعاقدة) المقاولَ أو المتعهدَ إلى حضور اجتماع تمهيدي بحضور كافة الأطراف الفنية والإدارية. يبين خلاله الجدول الزمني للتنفيذ.

* يبدأ المتعهد في تنفيذ الأعمال أو تقديم الخدمات و ذلك طبقا للدفتر التقني والشروط الإدارية، مع الالتزام بالمقررات الفنية والجدول الزمني. ويكون المقاول ملزمًا بالحصول على التصاريح الضرورية .

* تقوم الإدارة بواسطة لجان مختصة بالإشراف (لجنة متابعة الأشغال أو لجنة الخدمات) على سير التنفيذ، فتقوم بجولات ميدانية دورية لتفقد جودة الأعمال ومطابقتها للمواصفات.

* عند إنجاز جزء أو كامل المشروع، تدعو الإدارة المتعاقدَ لحضور جلسة تسليم مؤقت، حيث يتم معاينة الأعمال وتحرير محضر يحدد النقائص والعيوب إن وجدت، مع منح المتعهد مهلة لإتمام التصحيحات.

* يظل جزء من قيمة العقد محتجزًا كضمان لحسن التنفيذ يُفرج عنه كاملاً بعد التسليم النهائي، أو يقتطع منه مبلغ تصليح العيوب غير المنجزة ضمن المهل المحددة.

*:بعد انتهاء المتعهد من إتمام الملاحظات، تتم معاينة نهائية في جلسة رسمية بحضور لجان متخصصة. يحرر محضر يوضح المطابقة الكاملة للأشغال أو الخدمات[2]

* تصدر الإدارات المكلفة دفعات طبقا لجدول الدفعات المبين في العقد، مع فتح ملف تسوية يضم جميع التقارير الفنية، ومذكرات المسح (للأشغال)، وفواتير المقاول.

* قد تستدعي ظروف التنفيذ إدخال تغييرات تقنية أو كمية، فيتم تحرير ملاحق عقدية (avenants)تحدد الكميات الجديدة، والأسعار المعدلة، والأجل الإضافي إن لزم، وفق موافقة رسمية من الإدارة والمتعهد[3]. .

الرقابة على الصفقات العمومية

تعرف الرقابة القبلية الداخلية بأنها رقابة ذاتية للإدارة على نفسها لذلك تعتبر اكثر تعمق و تغلغل في صميم هذا النشاط و في ذات الوقت تسعى فيه لمنع الانحراف و تحديد أسبابه، مما لا شك فيه ان الرقابة الداخلية من شأنها ان تؤدي الى ضبط و احكام السيطرة عليه، حيث يكون من السهل اكتشاف

[1] - ريم عبيد،" طرق ابرام الصفقات العمومية في تشريع الجزائري، مرجع سابق ، ص 146
[2] - سعيدة عيشاوي، نبيلة خير الدين تنفيذ الصفقات العمومية والمنازعات التي تتخللها ، مرجع سابق ، ص 60
[3] - سعيدة عيشاوي، نبيلة خير الدين تنفيذ الصفقات العمومية والمنازعات التي تتخللها ، مرجع سابق ، ص 65

الخطأ .وتمارس هذه الرقابة على الصفقات العمومية عن طريق لجان مستحدثة لدى المصلحة المتعاقدة و هي اول رقابة تخضع لها الصفقة العمومية و ترمي هذه الرقابة الى مدى مطابقة الصفقة للقوانين المعمول بها.

أولا-لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض

وفي هذا الصدد نص المشرع في المادة 160 من المرسوم 247/15 على أن"تحدث المصلحة المتعاقدة، في اطار الرقابة الخارجية، لجنة دائمة واحدة او اكثر مكلفة بفتح الاظرفة و تحليل العروض."

مما يعني ان المشرع اعتمد على لجنة واحدة بدل تعدد اللجان الذي كان معتمدا في قوانين الصفقات العمومية، فهذه الاستحداث يعد أمرا الزاميا على الهيئات التي لها صلاحية ابرام الصفقات العمومية.

ان لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض ليست لجنة عارضة او مؤقتة تكلف بمهمة ثم تزول، بل هي لجنة قارة و ثابتة، و دائمية اللجنة لا يعني بحال من الأحوال تضمنها قائمة محددة غير قابلة للتعديل بل يجوز ادخال بعض التعديلات من حيث التشكيلة بين الفترة و الأخرى، بموجب مقرر من مسؤول المصلحة المتعاقدة[1] .

الا انه بالرجوع لحقيقة التغيير نجد المشرع أبقى على مسك سجلين مختلفين على مستوى المصلحة المتعاقدة طبقا لما نص عليه المادة 162 من المرسوم 247/15 مما يفترض دمج الشكلية لا غير بما ان اصل المهام الموكل لهم لم تتغير. [2]

ثانيا :سير عمل مهام لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض

أدرج المشرع سير مهام لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض حسب المرسوم 247/15 في الفصل الثالث المتعلق بإبرام الصفقات العمومية و ذلك في القسم الثالث تحت عنوان " اجراءات الإبرام".

1-سير عمل لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض: ترتبط بداية عمل لجنة فتح الاظرفة في نهاية إيداع العروض الذي لم يقم المشرع بتحديده و ترك ذلك للمصلحة المتعاقدة، التي يتعين عليها وضع اجل لايداع العروض على ضوء موضوع الصفقة، و لسير عمل اللجنة فإنها تستدعي قبل المصلحة المتعاقدة قبل اخر يوم لايداع العروض وتكون الجلسة علنية[3].

2- تمارس لجنة فتح الاظرفة و تقييم العروض مهام إدارية خلال مرحلة فتح الأظرفة و أخرى تقنية خلال مرحلة تقييم العروض.[4]

القواعد العامة للصفقات العمومية في ظل القانون 12/23 وأهم المستجدات والتوجهات الجديدة

مفهوم وأهداف قانون 12 / 23 للصفقات العمومية

قانون رقم 12-23يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية في الجزائر، وهو الإطار القانوني الأساس الذي يضبط شروط وإجراءات إبرام كافة أنواع الصفقات العمومية (أشغال، لوازم،

[1] - أحمد سويقات،" الرقابة على اعمال الإدارة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، قانون عام، كلية .الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 19

[2] - أحمد سويقات،" الرقابة على اعمال الإدارة العمومية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 83

[3] - هاشمي فوزية،" اثار تنفيذ الصفقات العمومية على الطرفين المتعاقدين"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجيلالي، سيدي بلعباس،2007 /2008 ، ص 86

[4] -نفس المرجع ، ص 90

خدمات)، ويحدد الأطراف المعنية، والوثائق المطلوبة، والهيئات المكلفة بالإشراف والرقابة على هذه الصفقات

فلقد نصت المادة 1 / 104 من القانون رقم 12 - 23 المؤرخ في 5 غشت 2023 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية؛ على أن " ينشأ مجلس وطني للصفقات العمومية لدى الوزير المكلف بالمالية، يدعى في صلب النص" المجلس الوطني[1]."

شروط صحة الصفقات العمومية

سوف نقوم بعرض لأهم الشروط التي يجب توافرها لقيام الصفقات العمومية وصحتها بمقتضى القانون رقم 23-12 :

- التعريف والشكل القانوني للصفقة العمومية :يثبت القانون أن الصفقة العمومية "عقد مكتوب" يبرم مقابل أجر بين جهة عامة (المصلحة المتعاقدة) ومتعاقدين اقتصاديين (متعاملين) بهدف تلبية حاجات الجهة العامة في مجالات الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات، وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة السارية .

- الشروط الموضوعية :[2]

- ✓ المصلحة العامة والتنمية المستدامة :يجب أن يكون موضوع الصفقة مرتبطًا بحاجة خدمية ذات منفعة عامة، مع مراعاة حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- ✓ التخطيط المسبق وعدم التجزئة :تُحدّد الاحتياجات بدقة قبل إطلاق أي إجراء، ويُحظر تقسيم الاحتياجات إلى أجزاء لتخفيض العتبات المالية أو الالتفاف على مساطر المنافسة

- الشروط الإجرائية :

- ✓ لا تُجرى أي صفقة عمومية إلا في إطار احترام مبادئ حرية الولوج إلى المنافسة، والمساواة في المعاملة بين المتنافسين، وشفافية الإجراءات، ضمانًا لكفاءة استعمال المال العام .
- ✓ يجب إبرام العقد وتحريره كتابةً قبل بدء أي تنفيذ لمحتواه، وإلا وجب-في حالات الضرورة القصوى-تسوية الوضع خلال مهلة محددة واستكمال إجراءات المصادقة بأثر رجعي .
- ✓ التوقيع من السلطة المختصة فلا تصبح الصفقة نهائية وصحيحة إلا بعد مصادقتها من قبل الجهة .[3]

تضمن هذه الشروط مشروعية الصفقة وسلامة إجراءاتها، كما تعتبر ضرورية لحمايتها .

أهم مستجدات قانون 12 / 23 المحدد للقواعد العامة للصفقات العمومية

و من أبرز المستجدات التي جاء بها قانون الصفقات العمومية رقم 23-12 نذكرها كالتالي :

[1] - قانون رقم 12 - 23 مؤرخ في 5 غشت 2023 يحدد ا لقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، المرجع السابق.
[2] - بوضياف عمار، الصفقات العمومية في الجزائر، ط 1 ، جسور للنشر و التوزيع الجزائر، 2007 ، ص 89
[3] - المرجع نفسه ، ص 44

- توحيد وتكثيف الإطار القانوني في قانون واحد : فلم لم يعد تنظيم الصفقات مبثوثًا عبر سلسلة مراسيم متفرقة، بل أصبح لأول مرة مجمّعًا في نصٍ تشريعي واحد واضح ومتماسك يُعرف بقانون رقم 23-12، ما يُسهل فهم قواعد المنافسة والإحالة على الإجراءات الموحدة والابتعاد عن التشتت التشريعي السابق .

- تكوين المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يتولّى بمهمّة مراقبة مدى انتظام إجراءات الصفقات، ويُعهد إليه بإبداء الرأي في مشاريع النصوص التنظيمية، واقتراح تعليمات لممارسات جيدة، والمساهمة في تحليل البيانات الاقتصادية والتقنية للصفقات، فضلًا عن البتّ في شكاوى المراتب الوطنية ذات الأهمية الاستراتيجية .

-لقد فرض القانون إنشاء بوابة إلكترونية لإطلاق وإدارة جميع مراحل الصفقات، مع إلزام مكاتب الصفقات بنشر المستندات واستقبال العروض عبر المنصة الرقمية، فضلًا عن إمكانية تحويل أي إجراء ورقي إلى شكل إلكتروني وفق الجدول الزمني المعتمد بقرار وزاري .

-إجراء جرد اقتصادي سنوي للصفقات العمومية:أصبح على مصلحة الصفقات في وزارة المالية إحصاء ومراجعة جميع الصفقات المبرمة سنويًا، بهدف تكوين قاعدة بيانات موثوقة تساعد في توجيه السياسات المستقبلية وضبط النفقات العمومية وتحليل ديناميكيات السوق المحلي .

و من لتحفيز المقاولات الصغرى سمح القانون للشركات الناشئة باستخدام آلية التفاوض المباشر من دون إعلان مسبق بشرط تقديم حلول مبتكرة وفريدة، كما حدّد نسبة تصل إلى 20 % من قيمة الاحتياجات التي يمكن حجزها حصريًا لصالح المقاولات الصغيرة جدًا أو المعنونة بشركات التكوين المهني أو تلك التي توظف ذوي الإعاقة .

- و من أجل تعزيز الاستخدام الأمثل للإنتاج الوطني كلف القانون المجلس الوطني للصفقات بتقديم مقترحات لسياسات تشجّع استغلال القدرات الصناعية والخدمية الوطنية، ومن ذلك إيلاء الأسبقية للمحتوى المحلي عند تكافؤ العروض، في سياق السعي لتنمية الاقتصاد الوطني وتقليل العجز التجاري تسعى هذه المستجدات إلى تحقيق شفافية أكبر، وتبسيط الإجراءات، وضمان منافسة عادلة، مع دعم الابتكار المحلي وحماية المال العام.

II-التنمية المحلية – المفاهيم والمحددات

تعتبر التنمية المحلية أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت استجابة لحاجة المجتمعات إلى مقاربات تنموية تعتمد على استغلال الإمكانيات المحلية وقد جاءت نشأتها نتيجة التحولات التي شهدها الفكر التنموي.

نشأة وتعريف التنمية المحلية وخصائصها

من خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى نشأة مفهوم التنمية المحلية، ونعرض أبرز تعاريفه وخصائصه، بهدف توضيح مضمونه وأبعاده في سياق تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

نشأة التنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسبا مع أهمية هذه القضية نفسها. ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور نظرية التنمية خلال نصب القرن الماضي. في البداية عقب الحرب العالمية الثانية (1945)، احتكر التفكير في قضية التنمية

الاقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي، ففي الجانب الاشتراكي مثلث النظرية الماركسية، في صورتها اللينة هو الينبوع الأول الذي استقى منه التفكير التنموي (الاشتراكي) مضامينه الفكرية. [1]

وقد تم إثراء هذه المضامين على جبهتين تتمثلان في كل من التجربة السوفيتية والصينية إلى جانب اجتهادات قوية على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي لعدد من الماركسيين، خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما هنري لوفير وجورج وروجيه على الصعيد الفلسفي، وكل من أرنست ماندل وشارل بتلهم وموريس باران، على صعيد الفكر الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، فقد ترك بصماته القوية من خلال مختلف النظريات المتعلقة بالتنمية، ومن بين هذه النظريات نجد المطابقة بدرجات متفاوتة بين النمو والتنمية من جهة، واعتبار مسار التطور الأوروبي والغربي عموما، هو المسار "الطبيعي" وربما "الأمثل" الذي ينبغي أن تمر به البلدان الساعية إلى التنمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.[2]

و في السبعينات بدأت تظهر تحوّلات مهمة، حيث ظهرت الدعوات إلى اللامركزية وتفعيل دور الجماعات المحلية في تدبير الشأن العام. خلال هذه المرحلة، بدأت التنمية تُفهم على أنها عملية تتطلب مشاركة فعالة من السكان المحليين، واستغلال الإمكانيات الذاتية للمجالات الترابية، بدل الاعتماد الكلي على تدخل الدولة المركزية.

و بهذا أصبح الحديث عن التنمية المحلية يرتبط بمفاهيم جديدة، من أبرزها التنمية المستدامة، الحكامة الجيدة، والديمقراطية التشاركية .وقد أضحى يُنظر إلى التنمية المحلية كعملية شاملة، تهدف إلى تحسين جودة الحياة في مختلف المجالات (الاقتصاد، التعليم، الصحة، البيئة...)، من خلال تفعيل مشاركة المواطنين، ومساهمة المجتمع المدني، والتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين[3].

و اليوم، تُعتبر التنمية المحلية ركيزة أساسية لأي سياسة تنموية ناجحة، حيث تؤكد التجارب الدولية أن التنمية الفعلية تنطلق من القاعدة، أي من الجهات والمجالات المحلية، بتخطيط تشاركي ورؤية تنموية مندمجة.

تعريف التنمية المحلية وخصائصها

هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية نذكر منها ما :

التعريف الأول :عرفها قزافيه قريف (Xavier Griffer) بأنها "مسار تنويع و إثراء النشاطات الاقتصادية الاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الإقليم".[4]

هذا التعريف يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و يعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال إمكانياته و موارده

التعريف الثاني : و قد عرفتها الأمم المتحدة بـ "التنمية المحلية " هي:

[1] -الطايفي، عبد الفتاح، "النظريات المعاصرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، دار الشروق، عمان، .2014، ص 69

[2] - .محمد عبد الشفيع، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة، بدون سنة الطبع، ص03

[3] - الخالق، فؤاد ،"التنمية :المفهوم، الأبعاد، والإشكاليات"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .2000، ص 41

[4] - كزافيي غريف" :التنمية المحلية"، منشورات دي لوب، فرنسا، سنة .2002، ص 56

العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"، ومن خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية . كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة[1]

ومن التعريفين السابقين نلاحظ أن التنمية المحلية ترتبط ارتباطا وثيقا بتهيئة الإقليم، وهو ما يتطلب ضرورة تعريف الإقليم حتى يمكن توضيح مضامين التنمية المحلية بشكل أفضل.

و بهذا فإن التنمية المحلية تعتبر عملية تخطيط وتطوير مشتملة لها هدف النهوض بالمجتمع المحلي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية و ذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية ومشاركة مختلف الفاعلين، بما فيهم المواطنون، المجتمع المدني، والسلطات المحلية، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة تستجيب لاحتياجات السكان وتراعي خصوصيات المجال الترابي.

أهمية وأهداف التنمية المحلية

1-أهداف التنمية المحلية

*توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما.

*تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية.

*التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة.

*استثمار الإمكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها.

*تعزيز التعاون بين المحليات جهة وبينها وبين الجهات المركزية جهة أخرى.[2]

*المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي.

و بهذا تهدف التنمية المحلية إلى تأمين الخدمات العامة الأساسية و هذا بشكل عادل وشامل في جميع مناطق الدولة، بما يضمن تحسين جودة الحياة للمواطنين كما تسعى التنمية المحلية إلى تشجيع المشاركة الشعبية وتعزيز المبادرات الفردية والجماعية في مختلف المجالات التنموية، مما يساهم في ترسيخ مبدأ الشراكة بين الدولة والمجتمع. كما ترتكز على تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف الجهات، من خلال استثمار الإمكانات المحلية المتوفرة، سواء كانت بشرية أو مادية أو طبيعية، كالموارد المالية والمائية والسياحية. إلى جانب ذلك، تولي التنمية المحلية أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتكامل بين الجهات المحلية من جهة، وبينها وبين السلطات المركزية من

[1] - https://www.academia.edu/22367960/Community_participation_in_the_delivery_of_infrastructure_a_cross_cultural_examination_of_its_impact_on_the_capacity_building_of_local_communitie أطلع عليه بتاريخ 24/04/2025

[2] -محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، " التنمية الاقتصادية "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2002، ص 44

جهة أخرى، وذلك لضمان انسجام الجهود التنموية. كما تسهم في تعزيز الاستقرار والأمن المحلي، بما يتماشى مع متطلبات الأمن والدفاع القومي[1].

2-أهمية التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية أهم الركائز لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة على المستوى الوطني، لما تكتسيه من دور مركزي في تحسين واقع المجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة الفعلية في بناء مستقبلها. وتكمن أهميتها في أنها تضع المواطن في قلب العملية التنموية، ليس فقط كمستفيد، بل كفاعل رئيسي ومشارك في صياغة القرارات وتحديد الأولويات

و سوف نذكر هذه الأهمية كالآتي :

- تظهر التنمية المحلية في قدرتها على تحسين جودة الحياة اليومية للمواطنين، من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والماء، والكهرباء، والطرق، والنقل، وغيرها من متطلبات الحياة الكريمة. وهذا يسهم بشكل مباشر في تقليص الفجوة بين المدن الكبرى والمناطق المهمشة أو النائية، مما يعزز من التماسك الاجتماعي ويحد من الهجرة الداخلية[2].

- تعتبر التنمية المحلية الوسيلة الفعالة لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، من خلال توزيع أكثر توازنًا للمشاريع والاستثمارات والمكاسب التنموية عبر مختلف مناطق الدولة، بحيث لا تبقى التنمية حكرًا على مراكز القرار أو الحواضر الكبرى. وبهذا تساهم في مواجهة الاختلالات التنموية والإقصاء الاجتماعي.

- تعزز التنمية المحلية من التمكين الاقتصادي للمجتمعات، من خلال استثمار الإمكانيات المحلية المتاحة، سواء الطبيعية (مثل المياه، الأراضي، الثروات السياحية...) أو البشرية (الطاقات الشابة، الكفاءات المحلية)، وتحويلها إلى فرص اقتصادية حقيقية تخلق الشغل وتدفع بعجلة الإنتاج. كما تسهم في دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات الذاتية.

- و على المستوى السياسي والمؤسساتي، فإن التنمية المحلية تُعزز من الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة، عبر إشراك الساكنة المحلية والمجتمع المدني والمنتخبين في اتخاذ القرار وتدبير الشأن العام المحلي. وهذا ما يرسّخ ثقافة المواطنة النشطة ويقوي العلاقة بين المواطن والمؤسسات، مما ينعكس إيجابًا على الثقة في الدولة واستقرارها[3] .

-كما لا يمكن إغفال البعد الأمني في أهمية التنمية المحلية، حيث إن المجتمعات التي تنعم بخدمات أساسية وفرص اقتصادية وعدالة اجتماعية، تكون أكثر استقرارًا وأقل عرضة للتوترات الاجتماعية أو النزاعات. فالتنمية هنا تتحول إلى وسيلة لتعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعيين، وتدعيم الوحدة الوطنية[4].

- تبرز التنمية المحلية في ظل الصعوبات و التحديات التي يمر بها العالم من التغير المناخي والهجرة والبطالة كآلية فعالة لتعزيز المرونة المجتمعية وبناء قدرات المجتمعات على التكيف والاستجابة، من خلال حلول محلية تنبع من الواقع وتحترم خصوصيات كل منطقة.

إستراتجيات تجسيد التنمية المحلية وأبعادها

استراتجيات التنمية المحلية الفعالة

[1] -محمد بلقاسم حسن بهلول ،" تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني ،1999 ، ص 22

[2] - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، " التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق ، ص 46

[3] - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، " التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق ، ص 40

[4] -محمد حسن دخيل، "إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة"،ط، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ، 2009 م، ص 13

-إن المجتمعات المحلية اليوم تواجه صعوبات و مشاكل متشابكة تتعلق بتلبية احتياجات السكان، وضمان استدامة الموارد، ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. ولتحقيق تنمية محلية فعّالة، لا يكفي إعداد خطط نظرية؛ بل ينبغي اعتماد استراتيجيات متكاملة تنطلق من الواقع المحلي، وتعبِّر عن تطلعات المجتمع، وتُحفِّز مختلف الفاعلين على المشاركة والإبداع. فيما يلي نصٌّ موسّع يبيّن تلك الاستراتيجيات بالتفصيل، مع إبراز جوانب التطبيق العملي وسبل المراجعة المستمرة لتحقيق الأثر المرجو.

-ينطلق التخطيط التشاركي من مبدأ إشراك جميع فئات المجتمع في كل مراحل الدورة التنموية: من تشخيص الاحتياجات إلى صياغة الرؤى وتحديد الأولويات ومراقبة التنفيذ. [1]

-تبقى الموارد البشرية أغلى ما تملك أي بلد؛ لذا يجب تصميم برامج متخصصة في التدريب التقني والمهني تتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلي، بالإضافة إلى ورش تنمية المهارات القيادية والإدارية للكوادر الحكومية والأهلية. ويمكن إنشاء مراكز توجيه مهني وتركيز منصات حضانات الأعمال لاحتضان الأفكار المبتكرة[2].

-تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلايا الاقتصاد النشط، لكنها تعاني غالباً من صعوبات الولوج إلى التمويل وإجراءات التأسيس. لذا ينبغي للحكومات المحلية إنشاء صناديق مخصصة تتيح قروضاً بشروط ميسرة، وتقدم ضمانات للجهات الممولة، وتبسط إجراءات التسجيل والترخيص.

-تحتاج المشروعات الكبرى إلى موارد تفوق إمكانيات الجهات الرسمية وحدها. وهنا يبرز دور الشراكات متعدد الأطراف، حيث يساهم القطاع الخاص برأسماله وخبرته الفنية، ويقدم القطاع المدني دعماً في إشراك الأهالي وكسب ثقتهم، بينما يضمن الإطار الحكومي النزاهة والمرونة في تيسير الإجراءات.

-لم يعد مفهوم البنية التحتية محصورافي الطرق والكهرباء فقط، بل أصبح يشمل شبكات اتصال ذكية، وحلول نقل بيئية، وأنظمة إدارة نفايات فعّالة. وباستثمار التقنيات المتجددة-كالطاقة الشمسية وتدوير المخلفات-يمكن تحقيق وفر في التكاليف على المدى المتوسط والبعيد، مع تقليل الأثر البيئي.

-يشكل إتمام الرقمنة للعمليات الحكومية والتجارية نقلة نوعية في سرعة وكفاءة إنجاز المعاملات. ويمكن للحكومات المحلية إطلاق تطبيقات للهواتف الذكية تُبلِّغ عن الأعطاب في البنية التحتية أو تتلقى مقترحات السكان، وتفعِّل خاصية التحليل الفوري للبيانات لاتخاذ قرارات مدعومة بأرقام دقيقة.[3].

أبعاد التنمية المحلية

تُشكل التنمية المحلية منظومة متكاملة تتفاعل فيها مختلف أبعاد الحياة لتلبية احتياجات السكان وإطلاق طاقاتهم في فضائهم الجغرافي الخاص. في هذا الإطار، ينبثق البُعد الاقتصادي باعتباره

[1] - عطوة حسين عطوة" إعداد وتنفيذ استراتيجيات الإدارة البيئية والمحلية المتكاملة " المؤتمر العربي الثاني حول" الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية" . الإمارات العربية المتحدة أيام 21 و 22 و 23 يناير 2003 ،ص24

[2] - عيسى بدة، مالية البلدية و انعكاساتها على التنمية المحلية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 24

[3] - جميل احمد الجويد، دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية الفترة 2005-2010، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص 15

المحرك الرئيسي؛ إذ يهدف إلى تنويع مصادر الدخل عبر دعم قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة، كما يسعى لتعزيز القدرة التنافسية بترقية جودة المنتجات المحلية وتيسير النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية، ولا يقل عن ذلك أهمية توفير آليات تمويل ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن تدفق رؤوس الأموال وخلق فرص عمل مستدامة[1].

أما البُعد الاجتماعي فيعتمد على رصيد ثقافي وإنساني يصوغ روح المجتمع، حيث يشمل تطوير رأس المال البشري عبر تنمية المهارات والتعليم الفني والتدريب المستمر، وضمان شمول جميع الفئات—نساءً وشباباً وكباراً وذوي الاحتياجات الخاصة—في برامج التنمية. كما يسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تشجيع العمل التشاركي والمبادرات التطوعية والمشاركة الفعّالة في صنع القرار عبر الجمعيات واللجان المحلية.

وفي الوقت نفسه، تأتي المسؤولية البيئية لتوازن بين مساعي النمو وحماية الموارد الطبيعية؛ فتُدار مصادر المياه والتربة والغابات وفق ممارسات زراعية مستدامة، وتُنشأ مساحات خضراء وتُعزز مشاريع الطاقة المتجددة، بينما تُطبق نظمٌ فعّالة لفرز وتدوير النفايات، ما يعكس التزاماً بحياة صحية للأجيال الحالية والمقبلة.

ولا تقل الأطر المؤسسية والحوكمة أهمية، حيث تتطلب شفافية ومساءلة واسعة تسهل إشراك المواطنين في متابعتها، وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر رقمنة الخدمات، مع تحديث الأطر التشريعية لتشجيع الاستثمار وحماية الحقوق. ويتكامل هذا مع البُعد الثقافي الذي يستند إلى حماية التراث وصيانة المعالم التاريخية، وتنظيم فعاليات ثقافية تعزز الانتماء وتروّج للحرف والفنون المحلية، مع نشر الوعي بين الأجيال الشابة بأهمية الارتباط بالهوية[2].

على صعيد التكنولوجيا، يدعم التحول الرقمي جميع الأبعاد السابقة بتمكين المواطنين والجهات الرسمية من التعامل عبر الإنترنت، وتبني منصات ذكية لاستقبال المقترحات وإصدار التراخيص إلكترونيّاً، بالإضافة إلى دعم الشركات الناشئة التي تقدم حلولاً مبتكرة في مجالات الزراعة الذكية والمدن الرقمية.

على العموم يرتبط البُعد المكاني والإقليمي بضرورة التنسيق والتكامل مع المناطق المجاورة عبر مجالس إقليمية تشرف على مشاريع مشتركة كالنقل والمياه، وتطلق علامات تجارية موحدة للمنتجات والخدمات المحلية، وتتبادل الخبرات والتجارب الناجحة. ومن خلال متابعة دورية لأداء هذه الأبعاد وقياس مؤشراتها، يمكن ضبط المسار التطبيقي بشكل مستمر، ما يضمن لعملية التنمية المحلية أن تكون فعّالة ومستدامة ومتوازنة، وتؤدي في النهاية إلى تحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز قدرتهم على مواجهة تحديات المستقبل.

معوقات التنمية المحلية

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات و الاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية و كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية

[1] - سميرة كامل محمد كامل" التنمية الإجتماعية ،مفهومات أساسية رؤية واقعية " المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،مصر، 1984 م،ص129

[2] - جميل احمد الجويد، دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية الفترة 2005-2010، مرجع سابق ، ص 52

إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، سوف نقوم بذكرها [1]:

* قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.

*اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعد انسجام هذه الأخيرة النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات .[2]

* الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية،

* عند التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة،

* تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

*عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية. [3]

*من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

*ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن .

الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

* سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية. [4]

* غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي "اللامركزية " هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل .

[1] - خنفري خيدر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2010-2011، ص 20

[2] - عدي قصور ،" مشكلات التنمية ومعوقات التكامل، OPU،الجزائر 1983، ص 79

[3] - ولد صديق ميلود وآخرون، أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون . دار الندونية للنشر والتوزيع، 2015 ، ص 100

[4] - .محمد خليفة، مداخلة بعنوان: إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر . الملتقى الوطني حول التحولات السياسية -واقع و تحديات (يومي 16- 17 ديسمبر 2008، جامعة جيجل، ص 16

III-مساهمة الصفقات العمومية في التنمية المحلية

سوف نتناول في هذا المحور إلى كيفية مساهمة الصفقات العمومية في دعم جهود التنمية المحلية، مع التركيز على أبرز الآليات والطرق التي من شأنها تفعيل دور هذه الصفقات وتحقيق الأثر التنموي المرجو منها على المستوى المحلي.

طرق تفعيل دور الصفقات في التنمية المحلية

سنتطرق في هذا الجزء أهم الطرق والآليات التي تُسهم في تفعيل دور الصفقات العمومية، بما يعزز فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

فتح المجال للمنافسة

إن اعتماد المنافسة الحرة في الاقتصاد يهدف لحماية السوق من خطر الممارسات المقيدة والمنافية للمنافسة، مما يسبب انسحاب الأعوان الاقتصاديين الأقل قدرة اقتصادية، في هذا المنوال فإن امتداد مبدأ المنافسة لنطاق الصفقات العمومية جاء مقيد بمجموعة من الشروط وإجراءات القانونية محددة، حيث كانت البداية راجعة إلى صدور النصين، فالأول تم ادراج الصفقات العمومية ضمن النشاطات الخاضعة لتطبيق قانون المنافسة [1]

لقد صدر في نص المادة 05 من المرسوم الرئاسي15 /247 [2]أنه لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب أن تراعي في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات، ضمن احترام أحكام هذا المرسوم" ، من أجل تحقيق أهداف تتعدى أهداف المصلحة الإدارة المتعاقدة بحد ذاتها، لتشمل أهداف أبعد من ذلك نذكر البعض منها في النقاط التالية:

-مواجهة المتنافسين على الصفقات وكذا في مواجهة الإدارة المتعاقدة في حالة إخلالها بمبادئ المنافسة

-الحد من الهيمنة الاقتصادية في السوق ومحاربة الاحتكار وتوفير الحماية للمال العام .

-تحقيق الكفاءة الاقتصادية، من خلال توفير السلع والخدمات بأقل الأسعار وأفضل النوعية، مع البحث الدائم عن فرص للتميز وتفوق المتنافسين، مما يترتب عليه زيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية.

-الحصر لدعوة إلى المنافسة في نطاق وطني أو محلي تم الإشارة إليه كذلك في قانون الصفقات العمومية من خلال الدعوة للمنافسة وطنية أو الإعلان المحلي كقاعدة استثنائية، يمكن من ولوج المؤسسات الوطنية خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية في المنافسة(لما يكون الأمر متعلق بالإنتاج الوطني أو أداة الإنتاج الوطني والمحلي القادر على تلبية الحاجات للمصلحة المتعاقدة)

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 12-08المؤرخ في 25يونيو 2008، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03المؤرخ في 19يوليو 2003 والمتعلق بالمنافسة"، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 63، الصادرة في 02يوليو .2008.

[2] -الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 20 سبتمبر 2015

دعم الاستثمار المحلي والوطني

لقد جاء في المواد على التوالي 85، 86من النصوص القانونية لتنظيم الصفقات العمومية، بتخصيص المشاريع الاستثمارية لثلاث أصناف من الأعوان الاقتصاديين منها صفقات توجه إلى المتعاملين الوطنيين وأخرى تخصص للحرفيين فقط ففي هذا الإجراء حتماً سوف يؤثر على التنمية المحلية، ونوضح ذلك فيما يلي:

تخصيص جزء للقطاعات المنتجة الجزائرية واهتمامها على المستوى المحلي، ما يمكن من تحقيق جزء فاعل في

التنمية وطنية/محلية يعود بالإيجابيات العديدة نذكر منها[1]:

-إنعاش وتشجيع سوق الوطنية بإتاحة الفرصة للمقاولات الوطنية والمحلية من الاستفادة بالنشاط وتطوير قدرتها ومردوديتها في إطار منافسة وطنية ما يمكنها بالفوز بالصفقة، دون وجود المنافسة الأجنبية المتميزة بالقدرات وكفاءة.

-التحكم من دخول وخروج رؤوس الأموال، كون المستثمر أو المتعامل الوطني يتعامل مع المصالح المتعاقدة في إطار الصفقات العمومية بواسطة العملة الوطنية، ما يحول من استنزاف للعملة الصعبة.

-تشجيع المناولة نظراً لمساهمتها في تنفيذ الصفقات العمومية باعتبارها تعاقد من الباطن يتم بين المتعاقد الأصلي (صاحب الصفقة)والمناول بموجب عقد يسمى عقد مناولة من أجل تنفيذ جزء من الصفقة لفائدة المصلحة المتعاقدة محدد بنسبة تقدر ب(% 40)من مجموع قيمة الصفقة[2]

يتم تخصيص الخدمات المرتبطة بالنشاطات الحرفية الفنية للحرفيين، من خلال فرض لجوء المصلحة المتعاقدة

لاختيار المتعامل الوطني من طائفة الحرفيين، ويمكن للمصلحة المتعاقدة أن تلجأ لاختيار ما بين المستثمرين الأجانب في ما تعدر عليها الأمر، فمساهمة الحرفيين في إنجاز المشاريع المتولدة عن الصفقات العمومية يعتبر جزءاً مهماً لإحياء الصناعات المحلية وإدماجها في النسيج الاقتصادي ومحاولة المحافظة عليها من الاندثار، فبالتالي سيمكن ذلك من الحرفيين من الربح و إمكانية استمرار نشاطهم

اعتماد التخطيط التشاركي والتقييم المستمر

يعتبر اعتماد التخطيط التشاركي من أهمّ الأساليب الفعّالة في تفعيل دور الصفقات العمومية في التنمية المحلية، وذلك للأسباب والآليات التالية[3]:

[1] -زغني نجية، الصفقات العمومية ودورها في التنمية المحلية، مجلة إيكوفاين جامعة طاهري محمد بشارالجزائر ، ص 15

[2] -زغني نجية، الصفقات العمومية ودورها في التنمية المحلية، مرجع سابق ، ص 16

[3] - حاحة عبد العالي، الصفقات العمومية والجرائم المتعلقة بها، مداخلة مقتبسة من أطروحة دكتوراه للباحث حاحة عبد العالي، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة2013 ، ص 22

-عن طريق إشراك ممثلي مختلف الفئات الاجتماعية من سكان الأحياء و جمعيات المجتمع المدني و ممثلي المقاولات المحلية في مراحل تحديد الأولويات وصياغة مستلزمات الصفقات، يضمن التخطيط التشاركي أن تنسجم المشاريع التي تنبثق عن الصفقات مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

-و عندما تصبح جلسات التشاور وورش العمل الميدانية مراحل إلزامية قبل إطلاق المناقصات، يتحول مسار الصفقات من مجرد إجراءات إدارية إلى عملية تتضمن نقاشا عاما حول المعايير والأسعار والجداول الزمنية .إن هذا المسار التشاركي ينقص من فرص الفساد، إذ يشارك ممثلو المجتمع في مراقبة تنفيذ الصفقات ومراجعة مدى الالتزام بالشروط المتفق عليها.

عند ما يمس المواطنون نتائج مشاريع الصفقات التي شاركوا في تخطيطها، ينمو شعورهم بالمسؤولية تجاه صيانة المرافق المنشأة .يساهم ذلك في خفض معدل الإهمال والتلف المالي، كما أن مشاركة القطاع الخاص المحلي في المناقشات المبدئية تزوده بمعطيات واضحة حول التزامات الصفقات، فينظم موارده ويخطط لتنفيذها بمزيد من الدقة والالتزام. بهذا يعزز التخطيط التشاركي من فعالية الصفقات العمومية في تحقيق التنمية المحلية من خلال ملاءمة المشاريع لواقع المجتمع، وضمان الشفافية، وتشجيع الابتكار المحلي، وبناء الثقة.

تقييم مساهمة الصفقات في التنمية المحلية
الإيجابيات المحققة من خلال الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية من أهم الأدوات التي تستعملها الحكومات لترجمة السياسات التنموية إلى واقع ملموس، بحيث تساهم بشكل مباشر في تنشيط الدورة الاقتصادية وخلق فرص العمل من خلال ضخّ الموارد المالية في السوق المحلية وتمكين المقاولات الوطنية، وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة، من توسيع أنشطتها واستيعاب المزيد من العمالة .كما تعزّز المنافسةُ العادلة بين المتعاملين الكفاءةَ وتدفع إلى تقديم خدمات وبنى تحتية ذات جودة عالية، إذ يلتزم كل مقدم عرض بمعايير فنية وبيئية واضحة في وثائق المناقصة.

كما تعمل على ترسيخ الصفقات العمومية مبادئ الشفافية ومحاربة الفساد عن طريق آليات طرح المناقصات الموحدة، ونشر نتائجها إلكترونياً وفي الجريدة الرسمية، مما يتيح للمواطنين ووسائل الإعلام مراقبة الإجراءات وضمان نزاهتها .وعلى صعيد التنمية المحلية، يحقق تخصيص جزء من قيمة الصفقات لصالح المقاولين الإقليميين زيادةً في القيمة المضافة داخل الأقاليم الأقل نمواً، فتستفيد هذه الجهات من مواردها الطبيعية والبشرية، ويُنشأ نسقٌ من التعاون بين القطاعين العام والخاص يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

إضافة إلى ذلك تدفع وثائق الصفقات المفتوحة الباب أمام الابتكار التقني والتصميمي، بحيث تعمل على تشجيع مقدمي العروض على اقتراح حلول حديثة في البناء والخدمات الرقمية وبذلك، يتمثل أثر الصفقات العمومية في قدرتها على ترسيخ الحوكمة الرشيدة عبر المساءلة والتقييم المستمر لنتائج

المشاريع، مما يتيح استخلاص الدروس وتطوير الإطار القانوني والإجرائي مستقبلاً، ويحول هذه الآلية إلى رافدٍ فعّال للتنمية الشاملة والمستدامة على مستويي الدولة والمجتمع المحلي[1].

محدودية الأثر التنموي للصفقات العمومية

إن الصفقات العمومية في بعض الأحيان تواجه صعوبات قد تعمل على التقليل من قدراتها على تحقيق الأثر التنموي المنتظر منها ، ففي العديد من الحالات تنحصر قيمة هذه الصفقات في إنجاز بنى تحتية أو خدمات تقنية دون أن ترتبط بشكل وثيق باستراتيجية تنموية شاملة تستجيب لحاجيات المجتمعات المحلية .فقد يؤدي اعتماد المواصفات القياسية العامة أحياناً إلى تشغيل شركات وطنية كبرى على حساب المقاولين الصغار والمتوسّطين المحليين، ما يحرم الإقليم من تعميق القيمة المضافة داخله ويحدّ من إحداث فرص عمل في المحيط المباشر للمشروع[2].

تأثر الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد بتعطل انطلاق المشاريع في آجالها المخصصة، إذ ينتهي الأمر بإنجاز منشآت لا تُستغل على النحو الأمثل أو تبقى غير مكتملة حتى بعد استلامها رسميا و في الكثير من الأحيان، لا تنسجم المشاريع الممولة بموجب الصفقات العمومية مع أولويات التنمية المحلية الفعلية، خاصة حين تتغلب عليها اعتبارات سياسية أو توجهات إقليمية عامة، ما يجعلها بعيدة عن معالجة المشاكل اليومية للسكان مثل البطالة أو تحسُّن جودة الخدمات الأساسية[3].

كما تنجم عن غياب المتابعة الحقيقية وتقييم الأثر بعد التنفيذ ضعف القدرة على استخلاص الدروس وتكييف الإجراءات المستقبلية، فتظل الأنماط المتبعة في إبرام الصفقات ثابتة دون تطوير أو تحسين . كما يُقلِّص عدم مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مراقبة التنفيذ من شفافية العملية وركونها إلى معايير داخلية قد لا تعكس أولويات مستعملي المرافق .

آليات تحسين مساهمة الصفقات في التنمية المحلية

يجب اعتماد مجموعة من الآليات المتكاملة لتحسين مساهمة الصفقات في التنمية المحلية و هي كالآتي :

-العمل على تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي حيث يحدد بوضوح أهداف التنمية المحلية ضمن نصوص المناقصة وتعليمات المناقصة .

-القيام بفتح فرص للتشاور المسبق مع المجتمع المدني والفاعلين المحليين قبل صياغة وثائق الصفقات، وذلك عبر عقد ورش عمل وجلسات استماع يشارك فيها ممثلو الغرف التجارية، والسلطات المحلية.

[1] - زغني نجية، الصفقات العمومية ودورها في التنمية المحلية، مرجع سابق ، ص 29
[2] - ثريا بلعيد ، "حوكمة الصفقات العمومية في الجزائر :واقع وآفاق"، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، عدد 12، 2015، ص 19
[3] - ثريا بلعيد ، "حوكمة الصفقات العمومية في الجزائر :واقع وآفاق، مرجع سابق ، ص 26

- اعتماد تدريج في التقييم ودعم القدرات، فلا تقتصر مرحلة التصفيات على العرض المالي الأرخص فحسب، بل يضاف إليها تقييم لنواحي الجودة والاستدامة والابتكار، إضافة إلى عنصر تدريب المقاول إذا استدعت خبرته ذلك ، هذا من شأنه أن يشجّع المقاولين المحليين على الارتقاء بجاهزيتهم الفنية والإدارية .[1]

- الرقابة والمتابعة المستمرة يشرك في لجانه مراقبين مستقلين من المجتمع المدني وخبراء تقنيين، و يساعد من نشر تقارير دورية عن مؤشرات التنفيذ إن هذا التقييم الاستمراري لا يقتصر على ضبط الالتزام بالعقد، بل يوفّر بياناتٍ واستنتاجاتٍ تُستخدم في تحسين الصفقات المستقبلية واختيار المشاريع الأكثر جدوى.

-العمل على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني مما يحقق نقل خبرات ويؤسس لإنشاء شبكات تعاون محلية قادرة على استدامة الخدمات بعد انتهاء العقد الأصلي.

-الإعتماد على الإدارة الإلكترونية ، عن طريق نشر جميع مراحل الصفقات (الإعلان، فتح العطاءات، التقييم، الترسيم، التقارير المرحلية) على بوابة إلكترونية مفتوحة للمواطنين، تعطي الفرصة لتقديم الملاحظات والشكاوى بشكل مباشر وفي زمن حقيقي[2]

[1] - خير سليمان، قايل محمد، واقع وتطور قانون الصفقات العمومية وأثره على التنمية المحلية– دراسة حالة ولاية بشار 2004-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية البنوك، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 14 جوان2015 ،ص 86

[2] -،بن زيان كمال ،"دور الصفقات العمومية في تعزيز التنمية المحلية"، *مجلة إدارة المشاريع الحكومية*، المجلد 4، العدد 1، ص.40

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد

تشكل الدراسات السابقة أحد المرتكزات الأساسية التي يستند إليها أي بحث علمي جاد، حيث تتيح للباحث إمكانية الإلمام بما أنجزه الآخرون في نفس المجال أو في مجالات متقاربة، مما يساعد على بناء تصور واضح للإشكالية محل الدراسة، وتحديد النقاط التي تم معالجتها سابقًا، وتلك التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل. ومن هذا المنطلق، فإن الرجوع إلى الأدبيات العلمية السابقة لا يقتصر فقط على الإحاطة بالجانب المعرفي والتأصيلي، وإنما يمتد ليشمل استيعاب التجارب المختلفة، واستخلاص أوجه التميز والقصور فيها، بما يُمكّن من تحديد الإضافة العلمية التي يسعى الباحث إلى تقديمها من خلال دراسته.

ومن هذا المنظور، فإن هذا الفصل لا يُعد مجرد عرض وصفي للدراسات السابقة، وإنما هو محاولة لتأصيل الإشكالية في بعدها المعرفي، وتحديد المسار الذي سلكته الأبحاث السابقة، وذلك من أجل تموقع البحث الحالي داخل الحقل الأكاديمي، والمساهمة في إغناء النقاش العلمي حول الصفقات العمومية والتنمية المحلية في الجزائر لذلك قسمنا هدا الفصل إلى 03 مباحث :

1-2الدراسات السابقة حول الصفقات العمومية

يُعنى هذا المبحث بعرض وتحليل الدراسات التي ركزت بشكل مباشر على الصفقات العمومية، سواء من حيث الإطار القانوني والتنظيمي، أو من حيث آليات الإبرام والتنفيذ والرقابة، وذلك في السياق الوطني أو الدولي.

1- دراسة : براهيم سماحي، الضمانات في الصفقات العمومية: دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سيدي بلعباس، 2014/2013

تمحورت اشكالية الدراسة كالآتي : إلى أي حدّ تضمن الضمانات القانونية المقررة في الصفقات العمومية بالجزائر تحقيقَ أهداف الشفافية والنزاهة وحماية المال العام، مقارنةً بنظم قانونية أخرى؟

تتناول براهيم سماحي، الضمانات في الصفقات العمومية موضوع الضمانات القانونية في الصفقات العمومية من زاوية مقارنة، وذلك بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحتلها الصفقات العمومية في إدارة المال العام وتحقيق أهداف التنمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي للضمانات المقررة في مجال الصفقات العمومية، من خلال تحليل النصوص القانونية التي تحكم هذا المجال في النظام الجزائري، ومقارنتها ببعض الأنظمة القانونية المقارنة، وذلك من أجل إبراز مدى فعالية هذه الضمانات في تحقيق الشفافية، النزاهة، وحماية المال العام. كما ترمي إلى توضيح الآليات القانونية والإدارية التي تضمن المنافسة العادلة بين المتعاملين الاقتصاديين، وتُحَقِّق توازناً بين مصلحة الإدارة العمومية ومصلحة الأطراف المتعاقدة معها. وتسعى الدراسة كذلك إلى الوقوف على أوجه القصور في المنظومة الحالية، واقتراح بعض الحلول أو التوصيات الكفيلة بتعزيز فعالية الضمانات القانونية في الصفقات العمومية.

نتجت عن هه الدراسة مجموعة من النتائج و من أهمها أن النظام القانوني للصفقات العمومية في الجزائر يتضمن جملة من الضمانات التي تهدف إلى تأمين التوازن بين مصلحة الإدارة ومصلحة المتعاملين الاقتصاديين، إلا أن هذه الضمانات تعاني في بعض الأحيان من ضعف في التطبيق أو نقص في الفعالية. كما بيّنت الدراسة أن الإطار التشريعي الجزائري قد عرف تطورًا ملحوظًا في مجال الشفافية والمنافسة، خاصة من خلال إدراج آليات جديدة كاللجوء إلى الدعوة المفتوحة للمنافسة، وتعزيز دور الرقابة القبلية والبعدية.

وأظهرت المقارنة مع بعض الأنظمة الأجنبية أن هناك توجهًا نحو مزيد من المرونة والتخصص في الإجراءات، وهو ما يفتقر إليه النظام الجزائري الذي لا يزال يتسم ببعض التعقيد والبطء في المعاملات. كما أكدت النتائج على ضرورة تعزيز التكوين لدى الأعوان المكلفين بإبرام ومتابعة الصفقات، وتدعيم استقلالية هيئات الرقابة، بما يضمن التطبيق السليم للضمانات القانونية.

2- دراسة : ميلودي، فتيحة، الآليات القانونية لتكريس مبدأ الشفافية في عملية إبرام الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2024/2023.

تناولت الباحثة ميلودي فتيحة في أطروحة دكتوراه بعنوان "الآليات القانونية لتكريس مبدأ الشفافية في عملية إبرام الصفقات العمومية"، المقدّمة بجامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت خلال السنة الجامعية 2024، موضوع الصفقات العمومية من زاوية قانونية بحتة، مركّزة على السبل التي أقرّها المشرّع الجزائري لضمان الشفافية في مراحل إعداد وإبرام الصفقات. اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التحليلي الوصفي، حيث قامت بتحليل النصوص القانونية المنظمة للصفقات، لا سيما المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مع الاستعانة بمنهج المقارنة في بعض المواضع بين التشريع الجزائري وتشريعات دول أخرى.

كما تطرقت إلى الممارسات الإدارية على مستوى الواقع، مبرزة التناقض أحيانًا بين النص القانوني والتطبيق العملي، خاصة فيما يتعلق بالرقابة القبلية والبعدية، والمجالس التأديبية. وخلصت إلى أن الشفافية تظل مرهونة بمدى نجاعة آليات الرقابة، وتفعيل الرقمنة، وتوفير التكوين الكافي لإطارات الإدارة المكلفة بالصفقات.

3-دراسة: قيصر، مصطفى، الصفقات العمومية كأداة لتكريس مقوّمات الحوكمة الرشيدة والحد من الفساد الإداري والمالي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024/2023.

تناول الباحث قيصر مصطفى في أطروحته للدكتوراه بعنوان:الصفقات العمومية كأداة لتكريس مقوّمات الحوكمة الرشيدة والحد من الفساد الإداري والمالي"،المقدمة بجامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت خلال السنة الجامعية 2024/2023، بالدراسة والتحليل دور الصفقات العمومية في تحقيق الحوكمة الرشيدة في الجزائر، وخاصة فيما يخص الشفافية ومحاربة الفساد.

استخدم الباحث المنهج الوصفي و التحليلي، و تتبع تطور الإطار القانوني للصفقات العمومية، والمنهج المقارن عند الاقتضاء لمقارنة التشريع الجزائري بالتجارب الأخرى.

ركزت الأطروحة على تحليل الآليات القانونية والتنظيمية للصفقات وفق المرسوم الرئاسي 247/15 والقانون 12/23، وبيّنت كيف تُعد الصفقات العمومية من أكثر مجالات الإدارة عرضة للفساد. كما استعرض الباحث مواطن الضعف في مراحل ما قبل التعاقد (كمرحلة الإعلان وفتح الأظرفة) باعتبارها أكثر المراحل حساسية.

وخلص إلى أن تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في مجال الصفقات يتطلب رقابة فعلية، شفافية تامة، وتحديث الإطار التشريعي بما يتلاءم مع التحديات المالية والاقتصادية الراهنة.

4-دراسة: Kattel, Rainer & Lember, Veiko (2010). Public Procurement and Innovation: Theory and Practice

تمحورت اشكالية الدراسة كالآتي : كيف يمكن للحكومات تصميم وتطبيق سياسات المشتريات العامة بحيث تحفّز عملية الابتكار بفعالية، مع مراعاة التنوع في الأطر المؤسسية والثقافية، مقارنةً بأفضل الممارسات الدولية؟

تناولت دراسة **Kattel** و **Lember (2010)** العلاقة بين الصفقات العمومية وتشجيع الابتكار، حيث أبرزت كيف يمكن أن تتحول المشتريات الحكومية من مجرد آلية لتلبية الاحتياجات إلى أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ركزت الدراسة على ضرورة إدماج الأهداف الابتكارية في سياسات الشراء العمومي، من خلال تشجيع الشركات المبتكرة ودعم البحث والتطوير. كما استعرضت تجارب دول أوروبية نجحت في ذلك عبر وضع أطر قانونية مرنة وتوفير بيئة مؤسساتية مناسبة. وخلصت إلى أن تفعيل هذا الدور يتطلب إرادة سياسية، وتنسيق فعّال بين الفاعلين، ومراجعة المعايير التقليدية للصفقات التي تعتمد فقط على السعر، لصالح الجودة والقيمة المضافة. وتوصي الدراسة بأن تستفيد الدول النامية من هذه الرؤية لتحفيز اقتصادها المحلي ودعم التنافسية.

كما توصلت الدراسة إلى إطار مفاهيمي يميّز أربعة أنماط أساسية للسياسات الابتكارية في المشتريات العامة، يفصّل كلٌّ نمطٍ أهدافه وآلياته ومتطلبات تطبيقه. يركّز "النمط التكنولوجي والصناعي" على استخدام المشتريات الحكومية كآلية لدعم تطوير تقنيات محددة أو تعزيز قطاعات وطنية ذات قدرة تنافسية، بينما يُعنى "نمط البحث والتطوير" بتمويل وتعاقد الجهات الحكومية على مشاريع ما قبل السوق (pre-commercial procurement) لتحفيز إنشاء معارف جديدة وحلول مبتكرة. أما "النمط العام الشامل" فيدعو إلى جعل الابتكار هدفًا لجميع عمليات الشراء من خلال اعتماد مواصفات أداء ومناقشات تنافسية، ويُنظر إليه كأداة سياسة عامة للابتكار. أخيرًا، يُمثل "نمط عدم وجود سياسة" الحالة التي تُترك فيها المنافسة السوقية العادية لتوليد الابتكار كنتاج جانبي دون سياسات منهجيّة صريحة

كما أظهرت الدراسة أن لكل نمطٍ متطلبات مؤسسية مختلفة: فالنمط التكنولوجي والصناعي يتطلّب وجود خبرات فنية وتقنية متخصصة داخل الإدارة، بينما يستلزم النمط الشامل تدريبًا موسعًا على أدوات مثل العقود القائمة على الأداء (performance-based contracts) والحوار التنافسي (competitive dialogue).كما لُوحظ أنّ غياب هذه القدرات يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام فاعلية السياسات الابتكارية في العديد من الدول .Buchhaus

5-دراسة: حادي عثمان بعنوان قانون الصفقات العمومية ودوره في تحديد أسس ومتغيرات التنمية المحلية

تمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية:

كيف يساهم قانون لاصفقات العمومية في ضبط الجماعات المحلية في بناء التنمية على المستوى المحلي ؟

تناولت هذه الدراسة تناول دور الصفقات العمومُة في تحقيق التنمية المحلية، حيث تهدف هذه الصفقات إلى توظيف الأموال العمومية أو الاعتمادات المالية الممنوحة من طرف الدولة، بما يضمن تحقيق تنمية وتلبية احتياجات المجتمع، ومن خلال دراسة مختلف قوانين الصفقات العمومية في الجزائر لوحظ أن المشرع الجزائري أو لاها اهتماما واسعا وفي كل مرحلة حاول تدارك الأخطاء والفراغات الواردة في القوانين السابقة .

و توصلت الدراسة إلى أن قانون الصفقات العمومُة يجب أن يواكب التحولات السياسية والاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الدولة، حيث يمكن تجنب الآخطاء وتصحيحها في حال وقوعها مع وضع السبل الكفيلة لمنع تكرارها في المستقبل . للصفقات العمومية دور مهم في تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى علاقة التنمية بالصفقات العمومُة من خلال المشاريع التي تنجز داخل مجال ترابي معين سواء كان في نطاق الجماعات المحلية، أو المؤسسات العمومية، وهذا بغية تحسين الإطار المعيش ي للمواطنين وتلبية حاجياتهم، وتحسين وضعياتهم الاجتماعية، الاقتصادية والصحية وكذا ترقية المحيط الذي يعيشون فيه.

2-2الدراسات التي تناولت التنمية المحلية

1-دراسة : عبد العزيز علي عبد السيد السوداني ،دور الإعانات المركزية في تنسيق العلاقات المالية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية مع الإشارة إلى تجربة الحكم المحلي في جمهورية مصر العربية، البحث عبارة على أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد قدمت في جامعة الإسكندرية ،كلية التجارة سنة 1982م.

تدور إشكالية البحث حول مدى كفاءة المحليات في تعهد سياسة مالية محلية لتحقيق الإستقرار الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الإعانات المركزية في تنسيق العلاقات المالية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، من خلال تحليل مدى فاعلية هذه الإعانات في سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها الوحدات المحلية، وتعزيز قدرتها على أداء وظائفها التنموية والخدمية. كما سعت إلى استكشاف طبيعة العلاقة المالية بين المركز والمحليات، وما إذا كانت تقوم على مبدأ التبعية أم التنسيق أو الاستقلال المالي، وذلك في ضوء تجربة الحكم المحلي في جمهورية مصر العربية. وقد تناولت الدراسة أيضًا تقييم السياسة المالية المعتمدة على الإعانات المركزية من حيث فعاليتها في دعم التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، واقتراح الآليات الكفيلة بتحقيق التوزيع العادل للموارد وتعزيز كفاءة الإدارة المحلية في إطار من اللامركزية المالي

توصل الباحث من خلال دراسته المعمقة إلى أن الإعانات المركزية تُعد أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطة المركزية لتنسيق العلاقة المالية مع الهيئات المحلية. وقد تبين أن هذه الإعانات تُسهم بشكل كبير في تقليص الفجوة المالية بين مختلف الوحدات المحلية، خصوصًا في ظل التفاوت الكبير في الموارد الذاتية المتاحة لكل وحدة.

كما أظهرت الدراسة أن النظام المالي المحلي في مصر يعاني من مركزية شديدة في اتخاذ القرار المالي، مما يحدّ من قدرة الوحدات المحلية على الاستقلال المالي، ويجعلها في تبعية دائمة للسلطة المركزية. وقد أدى ذلك إلى اختلالات في توزيع الموارد، وعدم تناسق بين المسؤولية الإدارية والمقدرة المالية للوحدات المحلية.

وقد خلص الباحث إلى أن تحقيق التنسيق الفعّال في العلاقات المالية بين المركز والمحليات يقتضي إعادة النظر في آليات توزيع الإعانات، بحيث تكون مبنية على معايير شفافة تراعى فيها حاجات الوحدات المحلية الفعلية، إلى جانب تمكين هذه الوحدات من تنمية مواردها الذاتية.

وأكدت الدراسة أيضًا على أهمية تطوير الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، بما يعزز من مبادئ اللامركزية المالية ويحقق التوازن المطلوب في العلاقة بين مختلف مستويات الحكم.

2-دراسة : عبد الله محمد قنديل، دور المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار في الحكم المحلي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإسكندرية ،كلية التجارة سنة 1990 م . لقد تناول الباحث الإطار النظري والهيكل النظامي للحكم المحلي في شكل دراسة مقارنة مع تجارب بعض البلدان كالصين وماليزيا واليابان . كما قام الباحث بدراسة إختبارية لدور المشاركة الشعبية بمحافظة البحيرة وأساليب الحكم المحلي فيها ، بالإضافة إلى الدور الفعلي للمشاركة في عملية صنع القرار بهذه المحافظة

تمثلت اشكالية في محاولة الإجابة عن التساؤل المركزي :إلى أي مدى تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية اتخاذ القرار على مستوى الحكم المحلي؟، وذلك في ظل التفاوت بين النصوص القانونية التي تنص على إشراك المواطنين، وبين الواقع العملي الذي قد يعكس ضعفًا أو محدودية في هذه المشاركة.

كما هدفت الدراسة إلى تحليل دور المشاركة الشعبية في إطار نظام الحكم المحلي، وتقييم فعاليتها من خلال دراسة مقارنة ودراسة ميدانية. كما سعت إلى استكشاف العوامل التي تؤثر على فاعلية هذه المشاركة، سواء كانت تشريعية، تنظيمية أو ثقافية، إضافة إلى اقتراح سبل لتفعيل مشاركة المواطنين بما يعزز من كفاءة القرارات المحلية.

أما أبرز نتائج الدراسة، فقد كشفت عن وجود فجوة بين النصوص النظرية والتطبيق العملي لمبدأ المشاركة الشعبية، إذ تبيّن أن هذه المشاركة غالبًا ما تكون صورية وغير مؤثرة فعليًا في صنع القرار. كما أن محدودية الوعي السياسي، وضعف التنظيمات المجتمعية، وغياب آليات مؤسسية فاعلة، كلها عوامل تؤدي إلى إضعاف المشاركة الفعلية. في المقابل، أظهرت تجارب الدول المقارنة، لاسيما في آسيا، كيف أن وجود أطر تنظيمية متينة وإرادة سياسية حقيقية يمكن أن يساهم بشكل مباشر في تعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشأن المحلي.

نتجت عن هذه الدراسة إلى أن المشاركة الشعبية في مصر، وبخاصة في محافظة البحيرة، لا تزال تواجه تحديات عدة تحدّ من فاعليتها في التأثير على صنع القرار المحلي. فقد أظهرت النتائج أن تلك المشاركة غالبًا ما تكون شكلية، ولا تترجم إلى تأثير ملموس في السياسات المحلية. كما بيّنت الدراسة أن ضعف الوعي السياسي، ونقص قنوات التواصل الفعّال بين المواطنين والسلطات المحلية، إضافة إلى غياب آليات مؤسسية واضحة تضمن تمثيل المواطنين في عملية اتخاذ القرار، تُعد من بين أبرز العراقيل التي تحد من نجاح المشاركة الشعبية. وفي المقابل، أظهرت تجارب دول مثل اليابان وماليزيا أهمية تفعيل الأطر القانونية والتنظيمية التي تكفل إشراك المواطن بصفة حقيقية، مما انعكس إيجابًا على جودة القرارات المحلية وفعالية تنفيذها.

3-دراسة :محمد صلاح النجار ، تنمية إقتصاديات القرية المصرية ،بحث مقدم بجامع عين شمس ، كلية التجارة سنة 1997م

تناول فيه الباحث المعاناة للقرية المصرية لمختلف جوانب الحياة وتأثير ذلك على قدرتها الإنتاجية ، كما تحدث على دور التنمية القروية في دعم التنمية الاقتصادية في مصر ،وتطرق أيضا إلى أهمية التخطيط الإقليمي لنجاح برامج التنمية الريفية

تمحورت حول التساؤل التالي :كيف يمكن تنمية اقتصاديات القرية المصرية بشكل مستدام وشامل، بما يحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للسكان الريفيين؟ وقد انطلقت الإشكالية من واقع التفاوت التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وضعف مساهمة القرى في الناتج القومي مقارنة بإمكاناتها الطبيعية والبشرية.

أهداف الدراسة تمثلت في تحليل الواقع الاقتصادي للقرية المصرية، وتشخيص أهم التحديات التي تعوق تنميتها، مثل ضعف البنية التحتية، نقص التمويل، وقصور الخدمات العامة. كما هدفت الدراسة إلى اقتراح آليات عملية لتحفيز التنمية الريفية من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وتطوير الزراعة، وتحقيق التكامل بين القطاعات الإنتاجية والخدمية في البيئة القروية.

حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة دراسة لمعوقات التنمية بالقرية المصرية وإقتراح الوسائل التي تكفل دعم دورها في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية ، وضرورة وضع الإستراتيجيات في ضوء المتغيرات الأساسية للتأثير الفعال على المستوى التنموي للقرية المصرية والتي تساعد على وضع مشروع قومي أو إستراتيجية مستقبلية للتنمية الريفية.

كما بيّنت الدراسة أن القرية المصرية تعاني من إهمال نسبي في السياسات العامة، مما انعكس سلبًا على مستوى المعيشة ونسب البطالة والفقر. كما توصل الباحث إلى أن تنمية اقتصاديات القرية تتطلب مقاربة شاملة تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على تنمية العنصر البشري، وتفعيل دور المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ. وأكدت الدراسة على أهمية دعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، وإعادة توزيع الموارد بشكل عادل، وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية الريف.

4-دراسة : أحمد شريفي ، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، البحث عبارة عن أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير سنة 2010 م

تدور إشكالية البحث حول وجود حالة من عدم التوازن في توزيع السكان والنشاطات بين الأقاليم ، تعيشها الجزائر حاضرا ويتوقع تفاقمها مستقبلا . لقد تميزت أطروحة الباحث بوجاهة الطرح وجدية التحليل ، حيث تناول الباحث إدارة التنمية المحلية في الجزائر وركز فيها بصورة خاصة على الهيئات المحلية كأداة أساسية للتطلعات والجهود الحكومية والشعبية وفي ميدان التنمية المحلية ، كما قدم مهام الجماعات الإقليمية والأسس العامة للتنمية المحلية وأهدافها

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ونمط البرامج التي تتولى تنفيذها ووسائل تدخلها في تنفيذ هذه البرامج . كما قدم الباحث الصعوبات والعراقيل التي تواجه التنمية المحلية و إداريا.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن دور الجماعات الإقليمية في الجزائر لا يزال محدودًا نسبيًا في تحقيق التنمية المحلية الفعلية، وذلك بسبب وجود عدة معيقات، منها مركزية القرار، وضعف استقلالية الجماعات المحلية في إدارة مواردها المالية والبشرية، بالإضافة إلى قصور في التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، سواء كانوا إداريين أو اقتصاديين أو مجتمعيين.

كما بينت الدراسة أن ضعف القدرات التخطيطية والتنفيذية لدى الجماعات المحلية، إلى جانب نقص الكفاءات والوسائل التقنية، يشكّل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الأهداف التنموية المرجوة. وأبرز الباحث كذلك أن الإصلاحات القانونية والإدارية، رغم أهميتها، لم تُفعّل بشكل كافٍ على أرض الواقع، ما جعل العديد من الجماعات الإقليمية تعتمد بشكل كبير على الإعانات المركزية بدل تطوير مواردها الذاتية.

وقد شدّدت الدراسة في نتائجها على ضرورة إعادة النظر في دور الجماعات الإقليمية من خلال توسيع صلاحياتها، وتوفير بيئة مؤسساتية داعمة، إلى جانب تعزيز المشاركة الشعبية والشفافية، بما يضمن تنمية محلية فعّالة ومستدامة.

5-دراسة : محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة 2014

تناولت هذه الدراسة دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مع التركيز على ولاية بسكرة كنموذج تطبيقي. اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية، حيث تم توظيف المنهج الوصفي لفهم مفاهيم الجماعات المحلية والتنمية المحلية، والمنهج التحليلي لدراسة دور الولاية في التنمية، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي سمح بمعاينة واقع التنمية المحلية في ولاية بسكرة.

توصلت الدراسة إلى أن التعديلات التي أدخلتها الدولة على قانون الولاية، وخاصة قانون 2012، لم تحقق تغييرات جوهرية في دور ومكانة الولاية في إدارة شؤون المواطنين أو في تحسين التنمية المحلية. فقد ظلت هذه التعديلات محدودة التأثير ولم تحدث تحولا عميقًا في العلاقة بين الولاية والمجتمع المحلي.
كما أظهرت الدراسة أن نقص الموارد المالية شكل عقبة رئيسية أمام قدرة الولاية على تنفيذ اختصاصاتها بفعالية، مما أدى إلى تعثر العديد من المشاريع التنموية. وقد تسبب هذا العجز في دفع الأجهزة المركزية إلى التدخل المباشر لتعويض هذا النقص، وهو ما حدّ من قدرة الولاية على تحقيق تنمية محلية مستقلة.
وأوضحت النتائج أن معظم الإنجازات التنموية في ولاية بسكرة كانت فوقية وقطاعية، أي أنها جاءت بقرارات مركزية ولم تكن نابعة من احتياجات السكان المحليين أو من تخطيط محلي محكم. وأرجعت الدراسة هذا الوضع إلى نقص الموارد الذاتية للولاية، مما جعلها تعتمد بشكل شبه كلي على الإعانات الحكومية، وهو ما يعزز التبعية للسلطات المركزية بدلاً من تحقيق لامركزية فعلية في إدارة التنمية المحلية.
بناءً على هذه المعطيات، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية الولايات من خلال توفير موارد مالية محلية أكثر استدامة، وتوسيع صلاحياتها الفعلية في اتخاذ القرار التنموي، مما يسهم في تحقيق تنمية محلية أكثر كفاءة وفعالية.

6-دراسة : محمد الطاهر غزيز ، بعنوان آليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية بالجزائر" ، ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، جامعة العربي التبسي،تبسة 2019

تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى نجاعة الآليات القانونية التي حددها المشرع الجزائري لتفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة صلاحيات البلدية، كما استعانت بالمنهج المقارن لرصد إيجابيات وسلبيات القوانين المطبقة على البلديات في الجزائر مقارنة بتجارب دول أخرى، إضافة إلى المنهج التاريخي لفهم تطور تشريع البلدية ومدى تأثيره على استقلالية المنتخبين وتوسيع المشاركة المحلية.
توصلت الدراسة إلى أن ضعف فعالية المجالس المنتخبة يعود بشكل رئيسي إلى قصور النظام الانتخابي، الذي لم يسهم في تشكيل مجالس قوية ومتجانسة. كما أكدت أن التجربة الديمقراطية في الجزائر لا تزال في طور التبلور، وتحتاج إلى مزيد من الوقت والممارسة حتى تُظهر أثرها الفعلي على مستوى المجالس المحلية.
كما أشارت إلى أن نجاح البلدية في التنمية المحلية لا ينبغي أن يقتصر على المجال الانتخابي فحسب، بل يجب أن يمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لضمان تفعيل دورها بشكل شامل. ومن أبرز التحديات التي تواجهها البلديات، محدودية الموارد المالية، حيث لا تزال تعتمد على التمويل

المركزي بدلاً من التمويل الذاتي، ما قد يؤدي إلى تقليص استقلالها المالي إن لم يتم تدارك الوضع بتحديث التشريعات المالية والإدارية.

خلصت الدراسة إلى أن تحقيق إدارة رشيدة للتنمية المحلية يتطلب اهتمامًا بالجانب البشري، من خلال توفير الأطر القانونية التي تسمح للبلديات بالاستفادة من الكفاءات المؤهلة، بعيدًا عن التأثيرات السياسية والدستورية التي قد تقيّد فعاليتها. لذلك، أوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الانتخابي، وتعزيز استقلالية المجالس البلدية، وتوسيع قاعدة الديمقراطية المحلية بما يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق تنمية محلية مستدامة.

7-دراسة : خيضر خنفري ، بعنوان "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتو اره ، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، سنة 2014

تناولت هذه الدراسة إشكالية فعالية نظام تمويل التنمية المحلية، متسائلة عمّا إذا كان النظام الحالي كافياً لتحقيق الأهداف التنموية أم أنه بحاجة إلى تجديد، وإن كان الأمر كذلك، فما هي الاستراتيجية المثلى لتطويره. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها، إلى جانب المنهج التاريخي الوصفي لاستعراض تطور القوانين المنظمة للجماعات المحلية وأدوارها المختلفة عبر الزمن.

توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تبني سياسة عامة قائمة على أسس علمية ومنهجية، حيث يمكن من خلال التخطيط السليم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت مالية أو بشرية أو تنظيمية. كما أكدت أن المسؤول الأول عن التنمية المحلية هم الجماعات المحلية نفسها، إذ إنها الجهة المكلفة قانونياً بإدارة المشاريع التنموية.

وأوضحت الدراسة أن الإيرادات الجبائية تُعد المصدر الأساسي لتمويل الجماعات المحلية، حيث تمثل حوالي 90% من إجمالي مداخيلها مقارنة بالإيرادات غير الجبائية. لذا، من الضروري إعطاء أهمية أكبر لهذه الإيرادات وتعزيز آليات تحصيلها، لما لها من دور حيوي في دعم التنمية المحلية وضمان استدامة تسيير شؤون البلديات والولايات.

بناءً على ذلك، شددت الدراسة على ضرورة تحديث نظام التمويل المحلي من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة، مثل تحسين كفاءة التحصيل الجبائي، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية لضمان قدرتها على تنفيذ مشاريع تنموية ناجحة ومستدامة.

3-2الدراسات السابقة حول العلاقة بين الصفقات العمومية والتنمية المحلية

يتناول هذا المبحث الدراسات التي بحثت في التداخل بين الصفقات العمومية والتنمية المحلية، والتي حاولت إبراز كيف يمكن للصفقات العمومية أن تُسهم في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، من خلال دراسات ميدانية أو تحليلية.

1-دراسة : زغني نجية و تحيريشي جمانة، بعنوان الصفقات العمومية ودورها في التنمية المحلية مجلة إيكوفاين ، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر

قامت هذه الدراسة إلى تبيان الأهمية التي تشغلها الصفقات العمومية في كل مجالات التنمية اقتصادية كانت، اجتماعية أو سياسية وما تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني عامة أو المحلي خاصة ولما أولتها السلطات التشريعية من قيمة وذلك بالرجوع إلى التعديلات العديدة والمتكررة في تنظيماتها ونصوصها والكم الهائل من الأموال المخصصة لتنفيذها كما أنها ربطتها بشكل أساسي بالتنمية من خلال البرامج والخطط التنموية التي سطرتها منذ 1967 إلى يومنا هذا

و توصلت هذه الدراسة إلى أن الأولوية التي وجهتها الدولة لتنظيم الصفقات العمومية من خلال تعدد التعديلات والتحسينات في نصوصها وقواعدها جعل من الصفقات العمومية محط أنظار جميع الباحثين في مجال الاقتصاد وخاصة انه يتم انفاق مبالغ عامة هائلة وضخمة في اطار إنجاحها إنجازها وتنفيذ مشاريعها وفقا للاستراتيجيات والخطط التنموية المسطرة من طرف الدولة منذ الاستقلال بغية الرفع من التنمية الوطنية عامة في كل مجالاتها و قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، الثقافية والتنمية المحلية خاصة من خلال اسهامات المجتمع المحلي بكل أفراده و مؤسساته و مبادراته التلقائية في سبيل تحسين مستوى معيشته و الرفع من اقتصاد بلاده .حيث سنقوم في هذه الدراسة القاء الضوء على مدى فعالية الصفقات العمومية كأداة لإنجاز المشاريع في التنمية المحلية وهل كان لها ذلك الأثر الكبير أما لا.

2-دراسة : Peck & Cabras (2011). "The Impact of Local Authority Procurement on Local Economies: The Case of Cumbria, North West England"

تحورت هذه الدراسة حول الاشكالية الآتية : ما مدى تأثير ممارسات الشراء العمومي للسلطات المحلية على الاقتصاد المحلي، خصوصًا في ما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية مثل مقاطعة كمبريا شمال غرب إنجلترا؟

وقد سعت الدراسة إلى الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال تحليل كيفية توجيه الإنفاق العمومي المحلي، ومدى استفادة الشركات المحلية منه، بالإضافة إلى تحديد العراقيل التي تعيق تحقيق أكبر أثر اقتصادي محلي من خلال الصفقات العمومية.

كما قامت بتحليل أنماط الإنفاق لثماني هيئات محلية في مقاطعة كمبريا (المملكة المتحدة) عبر استبيان ثنائي المراحل مع الشركات المتعاقدة، إضافةً إلى مقابلات مع مديري هذه الشركات.

و توصلت هذه الدراسة أن كثيرا من الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل أساسي على عقود السلطات المحلية لاستقرار أعمالها؛ كما أن الاعتماد المتزايد على إجراءات المناقصة الرسمية واعتبارات "القيمة مقابل المال" يضعف قدرة السلطات المحلية على دعم الاقتصاد المحلي بفعالية .

3-دراسة : Eckersley et al. (2023). "Public procurement as a policy tool: the territorial dimension"

تناولت مسألة استخدام الصفقات العمومية كأداة لتحقيق أهداف إقليمية، من خلال فحص البعد الإقليمي في سياسات الشراء العمومي. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل الآتي: إلى أي مدى تأخذ السلطات المحلية في المملكة المتحدة البعد الإقليمي بعين الاعتبار عند ترسية الصفقات العمومية؟ وهل توجد فروقات إقليمية أو حزبية تؤثر على توجهات الشراء من الموردين المحليين؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد الباحثون على تحليل قاعدة بيانات ضخمة تضمّ حوالي 90,000 عقدٍ عمومي صادر عن مختلف السلطات المحلية في بريطانيا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019. وتم استخدام نماذج إحصائية متقدمة لاستكشاف العوامل التي تؤثر في اختيار الموردين الإقليميين، مع التركيز على الفروقات بين إنجلترا وباقي الأقاليم البريطانية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن مجالس الحكم المحلي في إسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية تُظهر ميلاً أوضح نحو ترسية عقودها على موردين من داخل الإقليم نفسه، مقارنة بمجالس إنجلترا التي لم تُظهر اتجاهًا واضحًا نحو دعم الموردين المحليين. كما بيّنت النتائج عدم وجود علاقة ثابتة بين الانتماء الحزبي للسلطة المحلية ونسبة العقود الإقليمية، وهو ما يشير إلى أن اعتبارات أخرى—مثل السياسات المؤسسية أو السياق الإداري—قد تكون أكثر تأثيرًا في تحديد نمط الشراء.

4-دراسة: Curado et al. (2020). "Scaling Behavior of Public Procurement Activity

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية ارتباط نشاط الصفقات العمومية بحجم التجمعات السكانية على المستوى البلدي، وذلك من خلال مقاربة كمية قائمة على قوانين التدرج الحضري. وقد تبلورت إشكالية الدراسة حول التساؤل الآتي:

هل يتبع إنفاق البلديات في مجال الصفقات العمومية نمطًا متدرجًا مع عدد السكان؟ وما إذا كان بالإمكان تطوير إطار كمي يسمح بمقارنة أداء البلديات المختلفة من حيث الإنفاق العمومي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد الباحثون على بيانات إنفاق الصفقات العمومية الخاصة بـ278 بلدية برتغالية خلال الفترة من 2011 إلى 2018، وقاموا بتطبيق تحليل انحداري بسيط ومعادلات رياضية لتعديل المقاييس وفقًا لقوانين التدرج الحضري، وهي مقاربة تُستخدم عادةً في تحليل الظواهر الحضرية وعلاقتها بالحجم السكاني.

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج مهمة، حيث تبيّن أن إنفاق البلديات في الصفقات العمومية لا يرتفع بشكل خطّي مع تزايد عدد السكان، بل يتبع نمطًا دون خطي، وهو ما يدل على وجود اقتصاديات حجم تسمح بتحقيق الكفاءة في الإنفاق كلما ازداد عدد السكان. كما ساهمت الدراسة في تقديم إطار كمي مبتكر يمكن من خلاله مقارنة أداء البلديات المختلفة من حيث حجم الإنفاق العمومي، مما يفتح المجال أمام سياسات أكثر دقة في تقييم الكفاءة الاقتصادية المحلية.

5-دراسة : Gori, Lattarulo & Mariani (2021). "The Expediting Effect of Monitoring on Infrastructural Works. A Regression-Discontinuity Approach"

جاءت هذه الدراسة إلى تسلط الضوء على أهمية الرقابة المؤسسية كأداة لتعزيز نجاعة تنفيذ المشاريع العمومية، خصوصًا في مجال الأشغال التحتية. وقد سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تمثّلت أساسًا في:

تحليل الأثر الفعلي للرقابة والمتابعة على سرعة إنجاز المشاريع العمومية، من خلال استخدام منهجية الانحدار عند نقطة الانقطاع، بهدف الوصول إلى تقدير سببي دقيق لمدى مساهمة آليات الرقابة في تحسين الأداء الزمني للأشغال العمومية. كما هدفت إلى فهم العلاقة بين حجم المشروع وفعالية الرقابة، بالإضافة إلى توفير دلائل تجريبية يمكن الاستناد إليها في صياغة سياسات عمومية أكثر كفاءة في مجال الصفقات والأشغال العمومية.

و توصلت الدراسة إلى أن أن التحليلات الإحصائية أن وجود آليات رقابية صارمة يسرّع بشكل ملحوظ من وتيرة إنجاز الأشغال العمومية، حيث تبين أن المشاريع التي خضعت لمتابعة مؤسساتية تمت بوتيرة أسرع مقارنة بتلك التي لم تشملها الرقابة. كما أوضحت النتائج أن تأثير الرقابة يصبح أكثر وضوحًا في المشاريع التي تتجاوز حدًا معينًا من التمويل، وهو ما يعكس دور الرقابة في تحسين الأداء خصوصًا في المشاريع الكبرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن الرقابة ليست فقط أداة للشفافية والمساءلة، بل تشكّل أيضًا رافعة فعالة لرفع كفاءة تنفيذ الأشغال العمومية.

أوجه التشابه والإختلاف

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصفقات العمومية والتنمية المحلية، لاحظنا مجموعة من أوجه التشابه والاختلاف سواء من حيث الأهداف أو المنهجية أو السياق الجغرافي والزمني.

أوجه التشابه: نلاحظ أن جميع الدراسات، سواء المحلية أو الأجنبية، تُجمع على أن الصفقات العمومية تُعد أداة فعّالة ومباشرة في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي. وقد ركزت معظمها على إبراز الدور المحوري للصفقات في دعم البُنى التحتية، خلق فرص العمل، وتحفيز الاقتصاد المحلي، خاصة

من خلال ترسية العقود على مؤسسات محلية. كما برز في مختلف الدراسات اهتمام واضح بمبادئ الشفافية، النزاهة، والرقابة باعتبارها شروطًا أساسية لنجاعة الصفقات العمومية وتحقيق التنمية المنشودة.

أوجه الإختلاف: فقد برز تباينٌ في الأهداف والمنهجيات المعتمدة. فالدراسات الجزائرية، على غرار دراسة براهيم سماحي (2014/2013) وميلودي فتيحة (2024/2023)، ركزت بدرجة أساسية على الإطار القانوني والتنظيمي للصفقات العمومية، مع اعتماد مناهج وصفية تحليلية ونوعية، تهدف إلى تحليل النصوص القانونية وتقييم فعاليتها في تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. كما أبرزت بعض الدراسات الوطنية، مثل دراسة حادي عثمان، العلاقة المباشرة بين الصفقات العمومية وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، من خلال تمويل المشاريع القاعدية ودعم الجماعات المحلية.

في المقابل، اتجهت الدراسات الأجنبية إلى التحليل الكمي والنمذجة الإحصائية، مستفيدة من قواعد بيانات ضخمة لتقييم تأثير السياسات العمومية بشكل ملموس. على سبيل المثال، دراسة Peck & Cabras (2011) حللت أثر المشتريات العمومية على الاقتصاد المحلي في منطقة كمبريا الإنجليزية، وأظهرت كيف يمكن للصفقات العمومية أن تحفز الاقتصاد المحلي عبر دعم الموردين المحليين. أما دراسة Eckersley et al. (2023) فاعتمدت على تحليل أكثر من 90,000 عقد مبرم من قبل سلطات محلية بريطانية، لتبيّن التفاوت الجغرافي في توجهات الشراء العمومي، مؤكدة أن السلطات في إسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية تميل أكثر إلى دعم الموردين المحليين مقارنة بنظيراتها في إنجلترا.

كما قدمت دراسة Curado et al. (2020) مقاربة كمية فريدة عبر تطبيق قوانين التدرج الحضري على الصفقات العمومية في البرتغال، لتكشف أن إنفاق البلديات يتبع نمطًا دون خطي مرتبطًا بحجم السكان، مما يبرهن على وجود اقتصاديات حجم حقيقية.

من جهتها، ركزت دراسة Gori, Lattarulo & Mariani (2021) على أثر الرقابة والمتابعة في تسريع إنجاز الأشغال العمومية، وأثبتت وجود علاقة سببية إيجابية بين المتابعة الدقيقة وتقدّم الأشغال في الوقت المحدد.

كما أن هناك تباينًا في نوع الدراسة والسياق الزمني والجغرافي؛ فبينما تنتمي الدراسات الجزائرية للسياق الوطني وتركز على البيئة القانونية والتنظيمية، فإن الدراسات الأجنبية تعكس تجارب متنوعة في بلدان أوروبية، وتقدم نماذج قابلة للقياس والمقارنة، ما يضفي بُعدًا تحليليًا أدق وأشمل.

ختامًا، تُظهر هذه الدراسات جميعها أن العلاقة بين الصفقات العمومية والتنمية المحلية مركّبة ومتعددة الأبعاد، تستلزم مراعاة الجوانب القانونية، الاقتصادية، والرقابية معًا. كما تبرز الحاجة إلى توجيه الصفقات نحو تحقيق أثر تنموي ملموس، من خلال تبني آليات الشفافية، إشراك الموردين المحليين، وضمان رقابة فعالة ومستقلة. لذلك، فإن هذه الدراسات، بالرغم من اختلافاتها، تلتقي في الدعوة إلى تفعيل الصفقات العمومية كأداة استراتيجية للتنمية المحلية المستدامة.

الفجوة العلمية

وعليه، فإن الفجوة البحثية التي نسعى من خلال هذا البحث إلى معالجتها، تتمثل في غياب مقاربة شاملة ومتكاملة تُعنى بتحليل الصفقات العمومية ليس فقط كآليات قانونية، بل كوسائل تنموية واقتصادية ذات أثر مباشر على حياة المواطن. كما نطمح إلى مقاربة ميدانية تُلامس واقع تنفيذ الصفقات على مستوى ولاية تلمسان بمختلف برامجها ، وتبحث في مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة من 2020 إلى 2024، في ظل التحديات والرهانات التنموية الراهنة.

هذا التوجه سيمكننا من ربط الجانب النظري بالتطبيق العملي، ومن طرح أسئلة جديدة حول كيفية تحويل الصفقات العمومية إلى أدوات أكثر فاعلية في تحقيق التنمية، مع مراعاة السياق المحلي الجزائري، وتحديات تسيير المال العام، والحاجة إلى العدالة المجالية في توزيع المشاريع.

الفصل الثالث:
الدراسة الميدانية – واقع التنمية بولاية تلمسان

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية – واقع التنمية بولاية تلمسان

تمهيد

تُعد ولاية تلمسان من بين الولايات الجزائرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة جهودًا معتبرة في مجال التنمية المحلية، خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2020 و2024. وقد جاءت هذه الجهود في إطار السياسات العمومية الرامية إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتعزيز البنية التحتية والخدمات. ومع ذلك، يبقى واقع التنمية متفاوتًا بين بلديات الولاية، مما

يستدعي دراسة ميدانية دقيقة لقياس مدى فعالية المشاريع المنجزة. تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنمية بالاعتماد على معطيات ميدانية وإحصائية. ومن خلال ذلك، يمكن تقييم أثر الاستثمارات والصفقات العمومية على التنمية المحلية.

I. نظرة عامة على ولاية تلمسان

ولاية تلمسان واحدة من أهم ولايات الغرب الجزائري، نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي المحاذي للحدود المغربية، وكذا لما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لأن تلعب دورًا محوريًا في التنمية المحلية. وسنتطرق في هذا السياق إلى أهم المعطيات الجغرافية والديموغرافية التي تميز الولاية، حيث تمتد على مساحة واسعة وتتنوع تضاريسها بين السهول والجبال والهضاب، مما يؤثر بشكل مباشر على طبيعة النشاط الاقتصادي والسكان. كما نسجل تباينًا ملحوظًا في الكثافة السكانية بين مختلف بلدياتها، وهو ما يستدعي تكييف السياسات التنموية بحسب خصوصيات كل منطقة. أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فتشهد الولاية مزيجًا من المؤشرات الإيجابية والتحديات، إذ تسجل نسب بطالة متفاوتة بين الحضر والريف، إلى جانب تفاوت في مستوى البنية التحتية والخدمات العمومية. وتلعب الصفقات العمومية في هذا الإطار دورًا هامًا في تقليص الفوارق وتحقيق التوازن التنموي، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات الأولوية. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري تحليل هذه المعطيات كمدخل لفهم الإطار المحلي الذي تنفذ فيه الصفقات العمومية، ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية المستدامة في ولاية تلمسان

1-1 .المعطيات الجغرافية **والديموغرافية**

أولًا: المعطيات الجغرافية

تقع ولاية تلمسان شمال غرب الجزائر يحدها شمالا البحر المتوسط وجنوبا ولاية النعامة وشرقا ولايتي عين تموشنت وسيدي بلعباس وغربا المغرب. وهي منطقة تاريخية وسياحية، كانت تعرف ببوماريا في العهد الروماني واتخذها الزيانيون عاصمة لهم.

تنقسم ولاية تلمسان إلى 20 دائرة و 53 بلدية. كما تعتبر مدينة تلمسان مدينة سياحية لما فيها من آثار ومعالم سياحية مثل مغارات عين فزة، المنصورة وندرومة، ميناء هنين، ومسجد بني سنوس التي تعود للعهد المرابطي. [1].

تمتد تلمسان على مساحة تقدر بحوالي 9,061 كيلومتر مربع، تتميز هذه المدينة بالتنوع في التضاريس التي تشمل السهول الساحلية، والجبال ،بالإضافة إلى المرتفعات والهضاب الداخلية.

[1] - الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ أطلع عليه بتاريخ 2025/05/31

و تتميز تلمسان بمناخ متوسطي معتدل، حيث تكون درجات الحرارة معتدلة في الشتاء، و حارة نسبيا في الصيف، مع تساقطات مطرية متوسطة إلى مرتفعة، خاصة في المناطق المرتفعة، ما يجعلها منطقة خصبة زراعيًا[1].

كما تتسم تلمسان كذلك بوجود موارد مائية معتبرة، منها عدد من الأودية مثل وادي تافنة، إضافة إلى سدود هامة مثل سد مفروش، وسد بني بهدل، مما ساهم في دعم الزراعة وتوفير مياه الشرب والري.

ثانيًا: المعطيات الديموغرافية

ويقدر عدد السكان في 31.12.2022 إلى 1146272 نسمة، بمتوسط كثافة من 114.4 نسمة / كيلومتر مربع. [2]

و تعتبر مدينة تلمسان مركزًا حضريًا رئيسيًا، حيث تستقطب السكان من المناطق المجاورة بغرض العمل، الدراسة، أو الاستفادة من الخدمات الصحية والإدارية والثقافية.

يعتبر الشباب هم الفئة الأكبر نسبة من تعداد سكان الولاية ، مما يعكس بنية ديموغرافية فتية، وهو ما يطرح تحديات تتعلق بالتشغيل والسكن والتعليم. كما تعرف المدينة تنوعًا سكانيًا من حيث الأصول والانتماءات، ويغلب على سكانها الطابع العربي والأمازيغي، إلى جانب التأثير الأندلسي الواضح في الثقافة والعمارة.

تضم تلمسان بنية تحتية تعليمية وصحية متطورة نوعا ما بالمقارنة مع بعض المدن المجاورة، كما لديها قطب جامعي يعتبر من أكبر الأقطاب الجامعية في افريقيا ، إلى جانب مستشفيات ومرافق خدماتية متقدمة، مما يعزز مكانتها كقطب حضري وثقافي واقتصادي.

2-1 الوضع الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر مدينة تلمسان من بين أبرز الحواضر في الغرب الجزائري، حيث تجمع بين الإرث التاريخي العريق والموقع الجغرافي الإستراتيجي، ما منحها خصائص اقتصادية واجتماعية مميزة.

أولًا: الوضع الاقتصادي

إن الاقتصاد المحلي لمدينة تلمسان يعتمد على عدة قطاعات، تأتي الزراعة في المرتبة الأولى تليها ، الصناعة، السياحة، والخدمات. وتتميز المنطقة بخصوبة أراضيها وتنوع منتوجاتها الفلاحية، لا سيما في إنتاج الزيتون، العنب، الحبوب، والحمضيات. وتحتضن المدينة عددًا من المشاريع الفلاحية الكبرى والمستثمرين في مجال التحويل الغذائي.

[1] -المرجع نفسه
[2] - المرجع نفسه

و لقد عرفت مدينة تلمسان تطورا صناعيا محتشما يشمل صناعات النسيج، مواد البناء، والصناعات الغذائية، إلا أن هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى مزيد من التحديث والدعم لجعله أكثر تنافسية. ويُعد قطاع الخدمات، خاصة التجارة والسياحة، من بين المحركات الاقتصادية المهمة، حيث تستقطب المدينة الزوار بفضل معالمها التاريخية والثقافية، مثل مسجد سيدي بومدين، القصر الملكي، والقصبة.

إلى جانب ذلك، استفادت تلمسان من بعض مشاريع البنية التحتية الحيوية، على غرار توسعة شبكة الطرق، تطوير النقل الحضري، ومشاريع السكن، التي كان لها أثر إيجابي على الحركية الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، مثل ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب، وقلة الاستثمارات الكبرى، وضعف التنويع الاقتصادي[1] .

ثانيًا: الوضع الاجتماعي

إن الواقع الاجتماعي في تلمسان يظهر على شكل مزيج من مظاهر التقدم و الضعف في نفس الوقت ، تستفيد المدينة من وجود مؤسسات تعليمية وصحية معتبرة، على رأسها جامعة أبي بكر بلقايد التي تستقطب آلاف الطلبة من مختلف مناطق الوطن، إضافة إلى مستشفيات ومراكز صحية تقدم خدمات متخصصة. كما تسجل المدينة نسب تمدرس مرتفعة ومشاركة متزايدة للمرأة في مجالات التعليم والإدارة.

لكن فالواقع المعيشي لا يخلو من الصعوبات، فبعض المناطق من تلمسان تعاني من مظاهر التهميش، ونقص المرافق الثقافية والرياضية، وتفاوت في الخدمات العامة، خاصة في المناطق المحاذية للمدينة. كما تعرف المدينة ارتفاعًا في أسعار السكن، ما يشكّل عبئًا على الفئات ذات الدخل المحدود، إلى جانب تحديات متعلقة بالتشغيل، خاصة في صفوف خريجي الجامعات.

بالرغم من هذه الصعوبات فإن المجتمع التلمساني يتميز بقوة النسيج الاجتماعي، وتشبثه بالقيم التقليدية، والتضامن الأسري، وهي عوامل تلعب دورًا إيجابيًا في تخفيف آثار التحولات الاجتماعية والاقتصادية[2].

II. واقع التنمية بولاية تلمسان

تمت الدراسة الميدانية في إطار هذا البحث على مستوى ولاية تلمسان، وشملت مديريتين تُعدّان من بين أهم الفاعلين في تسيير الصفقات العمومية ومتابعة تنفيذها، وهما مديرية الإدارة المحلية (DAL) ومديرية البرمجة و متابعة الميزانية. وقد جاء اختيار هاتين

[1] -تقرير حول الوضع الاجتماعي و الإقتصادي لمدينة تلمسان أطلع عليه على هذا الموقع https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/137 بتاريخ 2025/05/03

[2] -تقرير حول الوضع الاجتماعي و الإقتصادي لمدينة تلمسان ، مرجع سابق .

المديريتين بناءً على اعتبارات موضوعية ترتبط بطبيعة المهام المنوطة بكل منهما، حيث تُعد مديرية الإدارة المحلية الهيئة التي تُشرف على إعداد ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من ميزانية الدولة أو من ميزانية الولاية، لاسيما تلك المتعلقة بالتجهيزات العمومية والمرافق المحلية ذات الطابع الاجتماعي والخدمي. أما مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، فهي الجهة المكلفة بالرقابة المالية وتنسيق مختلف عمليات التمويل والمراقبة القبلية والبعدية للصفقات، إضافة إلى دورها في تقديم تقارير تقييمية دورية حول تنفيذ البرامج القطاعية والبلدية.

وقد اقتصرت الدراسة الميدانية على نوعين رئيسيين من المشاريع: المشاريع القطاعية والمشاريع البلدية التي غالبًا ما تستجيب للحاجيات اليومية للمواطنين على مستوى الأحياء والقرى، وتشمل مجالات حيوية مثل التهيئة الحضرية، تعبيد الطرق، الإنارة العمومية، المياه والصرف الصحي، وغيرها.

ويرجع التركيز على هذين النوعين من المشاريع إلى أهميتهما في تجسيد مفهوم التنمية المحلية، حيث يشكلان النواة الأساسية للتدخل العمومي على المستوى المحلي. كما أن تحليل طبيعة هذه المشاريع وآليات تمويلها وتنفيذها يتيح فهمًا أعمق لمستوى نجاعة الصفقات العمومية في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة. وتسمح هذه الدراسة أيضًا بالكشف عن التحديات التي تواجه الفاعلين المحليين في مختلف مراحل تسيير الصفقات، سواء من حيث التخطيط، الإعداد، الرقابة، أو التقييم. ومن خلال المعطيات التي تم جمعها من المديريتين المعنيتين، أمكن بناء تصور تحليلي شامل حول طبيعة تدخل الدولة عبر الصفقات العمومية في ولاية تلمسان، ومدى انعكاس ذلك على التنمية المحلية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

2-1 مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

2-1-1 تعريف المديرية

مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (Direction de la Programmation et du Suivi Budgétaires - DPSB) هي مصلحة خارجية تابعة لوزارة المالية الجزائرية، تعمل تحت وصاية المديرية العامة للميزانية .

تشكل هذه المديرية جهازا مركزيا امتدادًا للسلطة المركزية على مستوى الولايات، وتخضع لإشراف الوالي باعتباره الممثل الرسمي للولاية.

تم إنشاء مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-75 المؤرخ في 16 فيفري 2011، الذي يحدد تنظيمها ومهامها .تعد هذه المديرية أداة تنفيذية تُعنى

بتنسيق ومتابعة البرامج والمشاريع الممولة من ميزانية الدولة على المستوى المحلي لولاية تلمسان

2-1-2 الأهداف والمهام

أولا-المهام الأساسية:[1]

تقدم إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية جملة من المهام المهمة و الحيوية، أبرزها:

*في مجال الميزانية:

-العمل على تجميع وتلخيص تقديرات الميزانية اللازمة لإنجاز هذه البرامج، وتبليغها للإدارة المركزية للميزانية.

-تعمل على اقتراح تسجيل البرامج والمشاريع المحلية الممولة من ميزانية الدولة.

-العمل على متابعة تنفيذ المشاريع غير الممركزة بالتنسيق مع الآمرين بالصرف المعنيين.

-إعداد تقارير دورية تُحلل الأثر المالي للمشاريع المنجزة.

*في مجال التسيير:

-تحضير وتنفيذ ميزانية المديرية، وضمان متابعتها وتقييمها.

-تعتبر إدارة الموارد البشرية والوسائل المادية الموضوعة تحت تصرفها.

-القيام بالمشاركة في عمليات التفتيش والتقييم التي تُنظمها المديرية العامة للميزانية.

-تقوم هذه المديرية بحفظ الأرشيفات وإعداد جرد للممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وضمان صيانتها.

[1] -https://wilaya-tlemcen.dz/?page_id=91 أطلع عليه بتاريخ 2025/05/03

3-1-2 الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 01 : مخطط الهيكل التنظيمي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

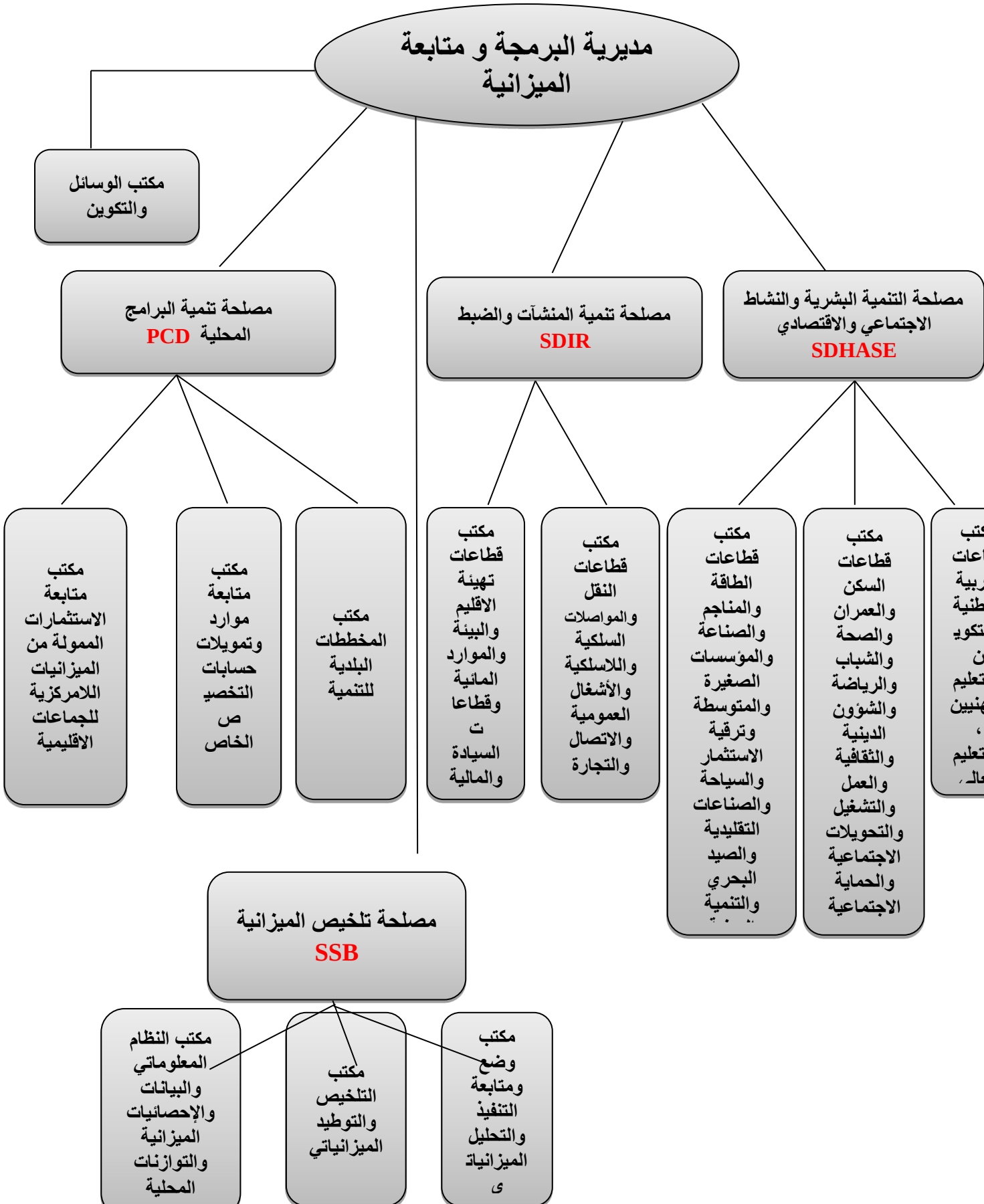

2-2 مديرية الإدارة المحلية

1-2-2 تعريف المديرية

مركز مديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان في مقر الولاية، وتُعد جزءًا من الهيكل الإداري المركزي للولاية. تعتبر مديرية الادارة المحلية مديرية مميزة و جد هامة بحيث تعالج اكبر مهام و العمليات الخاصة بالمصالح التابعة لها منها :

-مصلحة المستخدمين

هي التي تتكلف بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية و الدوائر، و الموظفين التابعين لوزارة الداخلية على مستوى المحلي: تتكون بدورها من مكتبين:

مكتب تكوين و تسيير موظفي الولاية

المكتب مكلف بالتوظيف كأول إجراء، الإعلان عن التوظيف، متابعة المسابقات الخاصة بالتوظيف، وتقديمها للتأشيرة، بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه المصلحة بمتابعتهم عن طريق التكوين والترقية في الدرجة و في الرتبة، و هذا يتم عن طريق اللجنة المتساوية الأعضاء.

مكتب تكوين و تسيير موظفي البلديات

تقوم الولاية في هذه الحالة بالقيام بسلطة الوصاية والرقابة عن طريق توجيهات وتعليمات، توجه لمسيري الموظفين على مستوى البلديات، وكذلك تبلغهم كل النصوص والتعليمات الخاصة بتسيير الموارد البشرية.

-مصلحة التنشيط المحلي و الصفقات و البرامج

تقوم بمتابعة حركة البلديات، أي الإشراف على الدوائر و البلديات التابعة للولاية و الإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها و أموالها، ودراسة الميزانية و مراقبتها إلى غاية تنفيذها، أي كل أملاك البلديات تسير من طرف المصلحة من حيث الجانب المالي و جانب الأملاك (العقارية، المنقولة)

-مصلحة الميزانية و الممتلكات

مكتب ميزانية الدولة

يقم بتحضير ميزانية الولاية و تقسيمها على القطاعات المعنية به، وتكون هذه الميزانية مخصصة من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية سنويا تقوم بتوزيعها على مختلف ولايات الجزائر من بينها ولاية غليزان ، و تقوم الولاية بدورها بتوزيع على قطاعات معينة مثلا: على شكل أجور للموظفين، نفقات خاصة بتسيير الولاية: عتاد ، خدمات اجتماعية، ترميم مباني الدولة.....إلخ.

مكتب ميزانية الولاية

و تتمثل في ميزانية خاصة بالولاية، مثلا: شراء ألبسة لحراس الأمن الولاية، نفقات متعلقة بتسيير الولاية، أجور تابعة لميزانية الولاية بالنسبة للموظفين الغير مرسمين، بناء طرقات و مستشفيات.....إلخ.

قسم التجهيزات الاستثمار: اقتناء العتاد و المعدات الكبرى, أشغال.

قسم التسيير: اقتناء عتاد مكاتب, فواتير الغاز الخاصة بمقر الولاية و الدوائر و المساكن التابعة لها. الإعانات الخاصة بالبلديات, المدارس, الجمعيات الرياضية و الثقافية. أجور العمال ، سندات التحصيل

مكتب الممتلكات

و هي التي تخص جميع ممتلكات الولاية، و تتكلف بالميزانية الخاصة بالولاية و دوائرها و بلدياتها : فيما يتعلق بصيانة المباني الخاصة بالإطارات في الولاية، حضيرة السيارات.....إلخ.

2-2-2 الأهداف والمهام

أولا-الأهداف :[1]

*تتكفل بالسير الحسة للإدارة المحلية وتطبيق السياسات الوطنية في تسيير الجماعات الإقليمية (البلديات والدوائر)

*تعمل على التعزيز من فعالية الأداء الإداري المحلي من خلال تحسين التسيير البشري والمالي والمادي للبلديات.

*تلازم و ترافق البلديات والدوائر في تنفيذ برامج التنمية المحلية.

*تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الموارد والمعدات على مختلف الجماعات المحلية.

*تقوم برفع من كفاءة الموارد البشرية المحلية عبر التكوين والمرافقة التقنية والإدارية.

ثانيًا: المهام الأساسية لمديرية الإدارة المحلية[2]

هذه المهام تتوزع على عدة مجالات كما يلي :

*في مجال الموارد البشرية :

-تتابع تسيير المستخدمين المحليين

-تقوم باقتراح برامج التوظيف والتكوين والترقية لفائدة أعوان الجماعات المحلية.

-تقوم بمتابعة تطبيق القوانين الأساسية الخاصة بالموظفين المحليين.

[1] - https://wilaya-tlemcen.dz/?page_id=91 أطلع عليه بتاريخ 2025/05/03

[2] - https://wilaya-tlemcen.dz/?page_id=91 أطلع عليه بتاريخ 2025/05/03

* في مجال الميزانية والممتلكات :
*تقوم بتحضير ومتابعة ميزانيات البلديات والدوائر.
*تعمل على تسيير الأملاك العقارية والمنقولة للجماعات المحلية.
*تعمل على تقديم الدعم في مسك السجلات المالية والتقارير.
* في مجال الصفقات العمومية :
-تنظم هذه المديرية تحضير الصفقات.
-تعمل على مراقبة مدى احترام الإجراءات القانونية للتعاقد العمومي.
-السهر على التوجيه المنطقي للموارد المخصصة للمشاريع.

III. برامج التنمية :

حسب ما نصت عليه المادة 05 من المرسوم المحدد لصلاحيات البلدية والولاية في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية هو المخطط البلدي للتنمية PCD والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD [1]

3- 1المخطط القطاعي للتنمية: (PSD)

هو مخطط ذو طابع وطني يشمل جميع استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التابعة لها. يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي، الذي يتولى مسؤوليته ويتابع تنفيذه، حيث يتم تحضيره من خلال دراسة اقتراحات المشاريع المقدمة من المجلس الشعبي الولائي، والذي يصادق عليها لاحقًا. تقنيًا، يتم دراسة هذا المخطط من قبل الهيئة التقنية الولائية، ويشمل نوعين رئيسيين :

أولا : المخطط القطاعي الممركز :

- يندرج ضمن صلاحيات الإدارة المركزية وفقًا للفقرة (أ) من المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 227-19.

[1] -المرسوم رقم :380/81 يحدد صلاحيات البلدية والولاية وإختصاصهما في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية. جريدة رسمية رقم 52مؤرخة في 1981/12/26.

- يتم تنفيذه عبر الوزارات المختلفة التي تقدم الغلاف المالي للمشاريع وتتابع تنفيذها من خلال المديريات التابعة لها.
- يشمل نفقات متعلقة بالتجهيزات العمومية والمشاريع الكبرى التي تديرها الوزارات[1].

ثانيا : المخطط القطاعي غير الممركز:

- يهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي ويتطلب رأي البلديات عند تحديد موقع المشاريع.
- يُسجل باسم الوالي، الذي يُعتبر الآمر الوحيد بالصرف.
- يتم توزيع الغلاف المالي من قبل وزارة المالية بعد استشارة الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية، وتحدد كل ولاية برنامج مشاريعها التنموية.
- يُعد هذا المخطط مصدرًا أساسيًا لتلبية احتياجات المواطنين على مستوى الولاية[2].

3-3 المخطط البلدي للتنمية PCD بولاية تلمسان :

3-3-1 -تعريف المخطط البلدي للتنمية

تم استحداث هذا المخطط بموجب المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 98-227 المؤرخ في 13 جوان 1998. كما نص عليه قانون البلدية 11-20، خاصة المادة 107، التي توضح أن اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية يدخل ضمن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي. [3]

عرف هذا المرسوم المخطط البلدي للتنمية على أنه مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للبلدية بتقدير وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشمل التجهيز العمومي التابع لمخططات التنمية البلدية رخصة برنامج شاملة على مستوى الولاية، يصادق عليها الوزير المكلف بالمالية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية.

يتمحور هذا البرنامج حول الأشغال ذات الأولوية في التنمية، مثل :التزود بالماء الشروب، التطهير، الطرق، الشبكات، وفك العزلة .تعد المصالح الولائية المختصة هذا البرنامج بعد

[1] المرسوم التنفيذي رقم 227-98 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 13 جانفي 1998، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز: المادة 09، الفقرة أ ص 08

[2] **لعيافي، عبد السالم** .*التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد: الفاعلون والبرامج* .رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص. 34.

[3] سعيود زهرة، الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر،(ملخص رسالة دكتواره، جامعة الجزائر 1 ، كلية الحقوق) ص 219 -220

استشارة المصالح التقنية المحلية المعنية، ثم يتم توزيعه وفقًا لمقاييس محددة على البلديات التابعة للولاية، مع منح الأفضلية للبلديات المحرومة خاصة في المناطق التي تتطلب ترقيتها.

يجب أن يحصل كل مشروع تنوي الدولة إنجازه على تراب البلدية على الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي. ولتحقيق ذلك، يمكن للبلدية طلب تقديم أي وثيقة تساعدها في معرفة طبيعة المشروع، محتواه وآثاره. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يسبق تسجيل أي عملية في المخطط الوطني للتنمية دراسة معمقة، تشمل على وجه الخصوص الجوانب المتعلقة بالطاقة والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

قائمة مجالات تدخل إعانات الدولة في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية[1]

-في مجال الطاقة

- اقتناء وتركيب صهاريج غاز البروبان لفائدة مناطق الظل
- اقتناء وتركيب مجموعات الطاقة الشمسية للسكنات الكائنة في المناطق المعزولة ومناطق الظل
- اقتناء المولدات الكهروبائية لفائدة مناطق الظل

-في مجال الفلاحة والري

1-التزود بالمياه الصالحة للشرب

- ✓ المنشآت الصغيرة لتعبئة المياه الصالحة للشرب
- ✓ التخزين
- ✓ قنوات الإمداد
- ✓ شبكة التوزيع واقتناء شاحنة صهريج
- ✓ المعالجة
- ✓ الدراسات
- ✓ بناء صنبور مياه عام في المناطق الريفية)المساكن المبعثرة
- ✓ تجميع المياه وتهيئة الينابيع / تهيئة نقاط المياه
- ✓ أخرى

2-التطهير

- ✓ شبكات التطهير
- ✓ المعالجة خارج محطات معالجة وتنقية المياه المستعملة
- ✓ الدراسات
- ✓ معالجة الشبكات
- ✓ تجديد
- ✓ اقتناء مضخات هوائية متحركة لتصريف مياه الأمطار

[1] المنشور رقم 1035المؤرخ في 13 فيفري 2023) المحدد لكيفيات تنفيذ الاعتمادات المالية المخصصة بعنوان قانون المالية للسنة للإعانات المنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات

- ✓ إنجاز حفر صحية ومصبات الصرف الصحي

3-البيئة

- ✓ إنجاز مفرغات عمومية بلدية لصالح البلديات غير متكفل بها من طرف مراكز الردم التقني
- ✓ وسائل معالجة وجمع النفايات المنزلية الصلبة

- في مجال التخزين والتوزيع

- ✓ الأسواق الجوارية
- ✓ دراسات
- ✓ بنايات جديدة
- ✓ تهيئة وتوسيع
- ✓ تجهيز

-في مجال التربية والتكوين

- ✓ إعادة بناء
- ✓ إعادة تهيئة
- ✓ تجديد المعدات
- ✓ بناء قاعات التدريس
- ✓ بناء وتجهيز مطاعم مدرسية على مستوى المدارس الابتدائية لفائدة مناطق الظل
- ✓ تدفئة تكييف بالمدارس لفائدة مناطق الظل
- ✓ اقتناء حافلات مدرسية لفائدة مناطق الظل
- ✓ تصليحات الكبرى

-في مجال المنشآت الاقتصادية والإدارية

الطرقات والمسالك

- ✓ منشآت جديدة
- ✓ ترميم
- ✓ منشآت فنية
- ✓ تصليحات كبرى للأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية
- ✓ صيانة الطرق البلدية
- ✓ معالجة الانزلاقات الارضية

- بريد و مواصلات

- ✓ وكالات ومكاتب البريد
- ✓ دراسات
- ✓ دراسات مخطط تهيئة البلديات
- ✓ دراسات لتنمية البلدية
- ✓ مباني بلدية
- ✓ مقر البلدية
- ✓ ملحقات بلدية
- ✓ قباضات البلدية
- ✓ أخرى.

- ✓ تسيير بلدي مباشر
- ✓ وكالة التسيير البلدي المباشر في المناطق الواجب ترقيتها مناطق الظل

-في مجال البنى التحتية الاجتماعية والثقافية

- ✓ التهيئة الحضرية
- ✓ الطرقات
- ✓ الإنارة العمومية بما في ذلك الطاقة الشمسية
- ✓ إنجاز الحدائق العمومية
- ✓ تهيئة المساحات الخضراء

الصحة والنظافة

- ✓ بناء وتجهيز قاعات العلاج
- ✓ تهيئة وترميمات كبرى لقاعات العلاج

الثقافة والتسلية

- ✓ بناء وتجهيز مكتبات البلدية
- ✓ تهيئة وترميمات كبرى لمكتبات البلدية

الشباب والرياضة

- ✓ بناء وتجهيز مخيمات الشباب
- ✓ تهيئة وترميمات كبرى لمخيمات الشباب
- ✓ نوادي الشباب
- ✓ فضاءات اللعب
- ✓ ملاعب رياضية جوارية.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

في اطار الاستراتيجيات التنموية التي سطرتها الجزائر للنهوض بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسة و الثقافية للمجتمع فقد برمجت عدت خطط وبرامج تنموية متمثلة في إنجاز مشاريع داخل الدولة في كل القطاعات والمجالات وذلك لتلبية متطلبات التنمية الوطنية عامة والتنمية المحلية خاصة وبغية الوصول إلى أهدافها و إنجاحها استعملت في ذلك عدة سبل و تقنيات و أليات مختلفة ومتنوعة ومن هذه الأدوات الصفقات العمومية التي كان لها حصة الأسد من الاهتمام خاصة من طرف المشرع الجزائري منذ استرجاع الجزائر لسيادتها و بشكل كامل وذلك ما نشهده من خلال التعديلات المتعددة الذي شهدتها تنظيماتها و قواعدها متماشيتا بذلك مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم و ما خصصت لها من

مبالغ وأموال ضخمة لحسن سيرها و تنفيذها بالإضافة إلى الرقابة التي وفرته لها داخليا وخارجيا ومن لجان متعدد ومختلفة بحسب كل صفقة مستهدفة بذلك حماية الأموال العامة خاصة وان الصفقات العمومية هي من أخطر العمليات التي تشهد في طياتها عدت تجاوزات و خرقات و لذلك فقد خصص لها قوانين مكافحة للفساد في مراسيمها ككل.

فقد تناولت هذه الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية يتعلق بدور الصفقات العمومية في تحقيق التنمية المحلية، من خلال دراسة تحليلية لواقع الصفقات العمومية في ولاية تلمسان خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2024، بهدف قياس مدى فعالية هذه الآلية القانونية والإجرائية في تجسيد المشاريع التنموية على مستوى البلديات، وتحقيق تحسين ملموس في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها: "إلى أي مدى ساهم قانون الصفقات العمومية في تحريك عجلة التنمية المحلية؟"، وجرى تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين حجم الصفقات العمومية ومستوى التحسن في البنية التحتية والخدمات الأساسية، وأيضًا بمدى عدالة توزيع الصفقات بين مختلف بلديات ولاية تلمسان.

أظهرت **نتائج** البحث أن الصفقات العمومية لا تزال تشكل الأداة المحورية لتنفيذ السياسات التنموية، خاصة على المستوى المحلي، حيث تمثل الجسر بين الموارد المالية المسخرة من طرف الدولة وبين حاجيات السكان في مختلف القطاعات الحيوية كالمياه، الطرق، التربية، الصحة، والسكن. لكن، رغم أهمية هذه الآلية، فإن فعاليتها تتأثر بعدة عوامل تتعلق بالإطار التشريعي، وبالقدرات المؤسساتية المحلية، وبمدى التنسيق بين الفاعلين المحليين.

لقد تبين من خلال تحليل البيانات الخاصة ببرنامجي المخطط القطاعي PSD و برنامحج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (ADSEC) للخمس سنوات الأخيرة أن هناك تفاوتًا واضحًا في توزيع الصفقات من حيث العدد والقيمة بين مختلف بلديات والقطاعات بولاية تلمسان، وهو ما يكشف عن اختلالات في تسيير المشاريع العمومية. فقد سجلت بلديات تعتبر من البلديات الأكبر والأكثر سكانا مثل شتوان، مغنية، وتلمسان نسبًا مرتفعة من حيث المخصصات وعدد الصفقات، مقابل غياب كلي أو شبه كلي في بعض البلديات الأخرى منها النائية والحدودية أو الهضاب العليا، رغم تسجيل حاجتها الماسة إلى التدخل التنموي.

يرتبط هذا التفاوت بعدة أسباب، من أبرزها الجاهزية الإدارية للبلديات، مدى توفر الكفاءات البشرية المؤهلة، القدرة على إعداد ملفات المشاريع بدقة، وفعالية المتابعة التقنية والمالية. كما كشفت الدراسة عن وجود إشكاليات هيكلية على مستوى إعداد دفتر الشروط، الإجراءات المعقدة للمنح، وتأخر تنفيذ بعض المشاريع رغم توفر التمويل.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين حجم المشاريع المنجزة في إطار الصفقات العمومية وتحسن بعض المؤشرات التنموية، لا سيما في البلديات التي عرفت إنجازات معتبرة في مجالات البنية التحتية، التمدرس، المياه، والنقل. ما يدل على أن الصفقات العمومية، إذا أحسن تسييرها، تمثل رافعة حقيقية للتنمية المحلية.

وعلى الرغم من أن البرامج التنموية الممولة مركزياً قد ساهمت في تحسين الإطار المعيشي في عدد من البلديات، إلا أن الاعتماد المفرط على مبادرات الدولة دون بناء قدرات ذاتية لدى الجماعات المحلية يُعد من بين المعيقات الكبرى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فنجاح المشاريع لا يتوقف على التمويل فقط، بل على حكامة التسيير، التخطيط الإستراتيجي المحلي، والمواكبة الفعالة خلال جميع مراحل المشروع.

من جهة أخرى، بيّنت نتائج المقابلات الميدانية أن الصعوبات التي تواجهها البلديات لا تقتصر على الجوانب المالية، بل تشمل أيضًا غياب التأطير التقني، نقص في التأهيل الإداري، وبطء الإجراءات البيروقراطية، لا سيما على مستوى المصالح الولائية المعنية بالمتابعة والمصادقة. وهذا ما تم تأكيده من خلال الوقوف على بعض البلديات التي لم تتمكن من تسجيل أو تنفيذ أي صفقة خلال السنة رغم تخصيص مبالغ مالية لها.

كما لاحظت الدراسة أن بعض البلديات الريفية والحدودية عرفت استفادات معتبرة، ما يعكس وجود توجه لتحسين التوازن المجالي، غير أن غياب التقييم الدوري والتتبع الدقيق يؤدي إلى اختلالات في استغلال الموارد ويؤثر على أثر المشاريع على المدى المتوسط والبعيد.

إن الصفقات العمومية في السياق الجزائري تُعدُّ من بين أكثر الآليات التنظيمية تعقيدًا، إذ تتداخل فيها الاعتبارات القانونية، المالية، والسياسية، ما يتطلب من الجماعات المحلية إلمامًا عميقًا بالإجراءات وإرادة قوية لإنجاح مسار المشاريع. غير أن الملاحظة الميدانية كشفت وجود تفاوت كبير بين البلديات في هذا الصدد، حيث تعتمد بعض الجماعات على موظفين يفتقرون للتكوين الكافي، أو على شركات محلية لا تمتلك الكفاءة الضرورية، مما يؤدي إلى مشاريع متعثرة أو غير مطابقة للمعايير.

من هذا المنطلق، فإن أثر الصفقات العمومية على التنمية لا يمكن الحكم عليه من خلال عدد المشاريع أو حجم المبالغ فقط، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار نوعية المشاريع، فعاليتها، مدى استجابتها للحاجيات المحلية، واستدامتها بعد الإنجاز. وهذا يتطلب إدماجًا أكبر للمجتمع المدني في تحديد الأولويات، وتحسين آليات الرقابة والمتابعة.

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يعكس التحديات الحقيقية التي تواجه الإدارة المحلية الجزائرية في سياق السعي نحو تجسيد اللامركزية التنموية. حيث لا تزال العديد من البلديات، خصوصًا الضعيفة الموارد، عاجزة عن استغلال التمويلات المتاحة في ظل ضعف قدراتها الإدارية والبشرية، وغياب رؤى تنموية متكاملة.

في ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة أن الصفقات العمومية تمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية المحلية، لكنها تحتاج إلى إصلاحات عميقة لتحسين فعاليتها، وضمان عدالة توزيع الموارد، والرفع من قدرات الفاعلين المحليين، وتكريس الشفافية والمساءلة. كما أن نجاح المشاريع مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنجاعة التسيير المحلي، ومصداقية التخطيط، وكفاءة الإطارات المحلية في تنفيذ وتتبع البرامج.

وهكذا، تُظهر هذه الدراسة أن مستقبل التنمية المحلية في الجزائر لن يتحقق من خلال ضخ الموارد فقط، بل من خلال بناء منظومة متكاملة تؤسس لحوكمة محلية فعالة، قادرة على استيعاب الموارد، استغلالها بفعالية، وضمان استمرارية أثرها التنموي.

و بناءا على هذه الدراسة و النتائج يمكن تقديم الاقتراحات الآتية :

- ✓ **تطوير الصفقات العمومية في ولاية تلمسان**

1. **تحسين الشفافية والمساءلة**
   - نشر تقارير دورية عن سير الصفقات ونسب الإنجاز بشكل مفتوح للجمهور.
2. **تعزيز القدرات التقنية للإدارات المحلية**
   - تنظيم دورات تكوينية مستمرة للموظفين المعنيين بإعداد دراسات المشاريع وملفات الصفقات.
   - توفير دعم فني واستشاري للبلديات ذات الموارد المحدودة.
3. **تطوير المعايير والمواصفات الفنية**
   - اعتماد معايير واضحة وموحدة لدراسة المشاريع والتقييم الفني لتجنب الأخطاء التقنية والمالية.
   - تحديث دفاتر الشروط حسب التطورات الحديثة والخصوصيات المحلية.
4. **تفعيل دور المراقبة والمتابعة**
   - إنشاء لجان متابعة مستقلة تضم ممثلين عن المجتمع المدني والمجالس المحلية لضمان جودة التنفيذ.
   - تطبيق آليات عقابية على التأخير أو الإخلال بشروط العقود.

- ✓ **تعزيز التنمية المحلية بشكل عام في ولاية تلمسان**

1. **تنويع مصادر التمويل**
   - تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتمويل مشاريع التنمية.
   - التوجه نحو التمويلات الدولية والقروض الميسرة ذات شروط داعمة للتنمية المحلية.
2. **تفعيل دور المجتمع المدني والمواطنين**
   - إشراك السكان في تحديد الأولويات التنموية عبر ورشات تشاورية وحوارات محلية.
   - دعم المبادرات المجتمعية والمشاريع الصغيرة المحلية.

3. **تعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية**
   - مواصلة الاستثمار في قطاعات الماء الصالح للشرب، الصرف الصحي، الطرق، والصحة.
   - العمل على تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والريفية.
4. **التركيز على التنمية البشرية**
   - تطوير التعليم والتكوين المهني لمواكبة حاجيات سوق العمل المحلي.
   - دعم الشباب والرياضة والثقافة لرفع مستوى الوعي والمشاركة المجتمعية.

✓ **تحسين توزيع الموارد والاستثمارات بين البلديات**

1. **إجراء تقييم دوري لاحتياجات البلديات**
   - اعتماد معايير موضوعية وشفافة لتحديد الأولويات بناءً على مؤشرات مثل الكثافة السكانية، مستوى الفقر، والحاجات التنموية.
   - تحديث البيانات بشكل منتظم لتوجيه التمويل بفعالية.
2. **تبني آلية تعاقدية متعددة السنوات**
   - توزيع الاستثمارات بشكل متوازن على المدى المتوسط والبعيد لضمان استدامة التنمية.
   - إتاحة الفرصة للبلديات الأقل استفادة لتحسين جاهزيتها في السنوات المقبلة.
3. **تعزيز التنسيق بين البلديات والولاية**
   - خلق منصات مشتركة لتبادل الخبرات وتنسيق المشاريع لضمان التكامل وتقليل التداخل.
   - دعم البلديات ذات القدرات المحدودة عبر تدخلات تقنية ومالية مركزة.
4. **تشجيع الاستثمار في المناطق المهمشة**
   - تخصيص حوافز مالية وضريبية للاستثمارات في المناطق الحدودية والريفية.
   - إطلاق برامج خاصة لمعالجة التفاوتات التنموية بين البلديات.

قائمة المراجع

1- الكتب بالعربية

1. بدة، عيسى .مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، .2008
2. بهلول، محمد بلقاسم حسن .تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر) الجزء الثاني .(ديوان المطبوعات الجامعية، .1999
3. الجويد، جميل أحمد .دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية .(2010–2005) جامعة الجزائر، .2012
4. حماد، نزيه .معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء .ط1 .دار القلم، دمشق، .2008
5. الخالق، فؤاد .التنمية :المفهوم، الأبعاد، والإشكاليات .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .2000
6. خنفري، خيدر .تمويل التنمية المحلية في الجزائر :واقع وآفاق .أطروحة دكتوراه، 2011.
7. دخيل، محمد حسن .إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة .منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، .2009
8. الطايفي، عبد الفتاح .النظريات المعاصرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .دار الشروق، عمان، .2014
9. عتوة، حسين عطوة .إعداد وتنفيذ استراتيجيات الإدارة البيئية والمحلية المتكاملة .أورد في :المؤتمر العربي الثاني" الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية"، الإمارات العربية المتحدة، .2003
10. عجمية، محمد عبد العزيز؛ الليثي، محمد علي .التنمية الاقتصادية .الدار الجامعية، الإسكندرية، .2002
11. قصور، عدي .مشكلات التنمية ومعوقات التكاملOPU .، الجزائر، .1983
12. كامل، سميرة محمد .التنمية الإجتماعية :مفاهيم أساسية رؤية واقعية .المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، .1984
13. محمد عبد الشفيع .مفهوم ومضمون التنمية المحلية .القاهرة، بلا سنة طبع.
14. ولد صديق، ميلود وآخرون .آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري :دراسة في واقع ورهانات منطقة تيميمون .دار الندونية للنشر والتوزيع، .2015

2-المجلات

1. **حميدة، جميلة**" .مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية ." الملتقى الوطني السادس حول دور الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة المدية، 2013.
2. **زغني، نجية**" .الصفقات العمومية ودورها في التنمية المحلية ."مجلة إيكوفاين، جامعة طاهري محمد بشار، بلا سنة طبع.
3. **بلعيد، ثريا**" .حوكمة الصفقات العمومية في الجزائر :واقع وآفاق ."مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، عدد 12، 2015.
4. **بن زيان، كمال**" .دور الصفقات العمومية في تعزيز التنمية المحلية ."مجلة إدارة المشاريع الحكومية، مجلّد 4، عدد 1، بلا سنة طبع.

3-المحاضرات والمؤتمرات

1. حاحة، عبد العالي" .الصفقات العمومية والجرائم المتعلقة بها ."مداخلة مقتبسة من أطروحة دكتوراه :الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، بسكرة، 2013.
2. خليفة، محمد" .إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر ."الملتقى الوطني حول التحولات السياسية :واقع وتحديات، جامعة جيجل، 2008.
3. عطوة، حسين عطوة" .إعداد وتنفيذ استراتيجيات الإدارة البيئية والمحلية المتكاملة ." المؤتمر العربي الثاني حول الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

4-المذكرات والأطروحات

1. فنيش، محمد صالح .الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في القانون الجزائري . أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، 2010.
2. شقطمي، سهام .النظام القانوني للملحق في الصفقات العمومية في الجزائر .مذكرة ماجيستير، جامعة عنابة، 2011.
3. سويقات، أحمد .الرقابة على أعمال الإدارة العمومية في الجزائر .أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، بلا سنة طبع.
4. هاشمي، فوزية .آثار تنفيذ الصفقات العمومية على الطرفين المتعاقدين .أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي – سيدي بلعباس، 2008.
5. عبيد، ريم .طرق إبرام الصفقات العمومية في التشريع الجزائري .مذكرة ماجستير، جامعة تبسة، 2006.
6. خير، سليمان؛ قائيل، محمد .واقع وتطور قانون الصفقات العمومية وأثره على التنمية المحلية :دراسة حالة ولاية بشار .(2004–2014) مذكرة ماجستير، جامعة طاهري محمد بشار، 2015.